

## Journal Sharia and Law

---

Volume 2015  
Number 64 Year 29, Issue No. 64 October 2015

Article 7

---

October 2015

### United Arab Emirates International Obligations in the Exploration of Outer Space According to the United Nations Treaties

Ahmed Alzaabi

*Assistant Professor of Commercial Law, College of Law - United Arab Emirates Universit,*  
[ahmed.alzaabi@uaeu.ac.ae](mailto:ahmed.alzaabi@uaeu.ac.ae)

Follow this and additional works at: [https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia\\_and\\_law](https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law)



Part of the [Air and Space Law Commons](#)

---

#### Recommended Citation

Alzaabi, Ahmed (2015) "United Arab Emirates International Obligations in the Exploration of Outer Space According to the United Nations Treaties," *Journal Sharia and Law*: Vol. 2015 : No. 64 , Article 7.  
Available at: [https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia\\_and\\_law/vol2015/iss64/7](https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law/vol2015/iss64/7)

This Article is brought to you for free and open access by Scholarworks@UAEU. It has been accepted for inclusion in Journal Sharia and Law by an authorized editor of Scholarworks@UAEU. For more information, please contact [sljournal@uaeu.ac.ae](mailto:sljournal@uaeu.ac.ae).

---

# United Arab Emirates International Obligations in the Exploration of Outer Space According to the United Nations Treaties

## Cover Page Footnote

Dr. Ahmed Mohammed Khamis Aldalia Alzaabi Assistant Professor of Commercial Law - College of Law - United Arab Emirates University [ahmed.alzaabi@UAEU.AC.AE](mailto:ahmed.alzaabi@UAEU.AC.AE)

[د. أحمد الزعابي]

## الإمارات العربية المتحدة والالتزامات الدولية في استكشاف الفضاء الخارجي وفق معاهدات الأمم المتحدة\*

د. أحمد محمد خميس الضليع الزعابي\*

### ملخص البحث:

إن أنظار دول العالم تتطلع إلى الفضاء الخارجي باعتباره مصدراً لعدد من الفرص التي فتحت أمامها لدفع عجلة التقدم الحضاري والتنموي فيها، ولتساهم في رفعتها سياسياً وإقتصادياً، لذلك تسابقت الدول العظمى منذ ستينات القرن الماضي إلى استكشاف الفضاء ومحاولة بسط هيمنتها عليه.

وحتى لا يكون الفضاء الخارجي منطقة نزاع بين دول العالم، وسعياً نحو توحيد الجهود وتشجيعاً للتعاون الدولي في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، تدخلت الأمم المتحدة بإعلان مبادئ وإصدار قرارات وتشريع اتفاقيات، من شأنها أن تسهم في إنماء التفاهم المتبادل وتوثيق العلاقات الودية بين الأمم والشعوب، وذلك منذ عام ١٩٦٣.

وقد سعت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها إلى أن توجد لنفسها مكاناً في الفضاء الخارجي، متطلعة إلى سبر أغواره والاستفادة من الفرص التي يوفرها، شأنها في ذلك شأن باقي دول العالم، فأُسست عدداً من الشركات الوطنية التي تعنى بالأقمار الصناعية والاتصالات والعلوم التقنية، وتصدرت دول الشرق الأوسط في مجال الاتصالات وصناعة الأقمار الصناعية متعددة الخدمات كالاتصالات والبث التلفزيوني

\* أجاز للنشر بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١.

\* أستاذ القانون التجاري المساعد - كلية القانون - جامعة الإمارات العربية المتحدة

وخدمات الإنترنت ومراقبة الأرض واستشعارها عن بعد.

وحيث إن دولة الإمارات العربية المتحدة قد أعلنت في وقت سابق عن إنشاء وكالة الفضاء الإماراتية، وبدء الاستعداد للعمل على إرسال أول مسبار عربي يصل إلى كوكب المريخ بحلول عام ٢٠٢١م، فقد أثار هذا الإعلان الكثير من التساؤلات حول الوضع التشريعي في دولة الإمارات العربية المتحدة في شأن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، وموقعها الدولي من حيث الحقوق والالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب الاتفاقيات الدولية وعلى رأسها اتفاقيات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد برزت أهمية هذا البحث باعتباره أول بحث يتناول موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من الاتفاقيات الدولية في شأن الفضاء الخارجي تحت مظلة الأمم المتحدة، مفصلاً في حقوقها والتزاماتها، وذلك بإجراء دراسة تحليلية لنصوص اتفاقيات الأمم المتحدة في شأن الفضاء الخارجي، سواء الاتفاقيات التي صادقت عليها دولة الإمارات العربية المتحدة أو التي لم تصادق عليها بعد.

وفي الختام تؤكد هذه الدراسة أن دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول المؤثرة والفعالة في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، وأنها بمصادقتها على الاتفاقيات الدولية في شأن الفضاء الخارجي، تحت مظلة الأمم المتحدة، تتمتع بعدد من الحقوق، كما أنها أوفت بما التزمت به دولياً، إلا أن الحاجة لا تزال قائمة إلى سن تشريع اتحادي في شأن الفضاء الخارجي، والنظر في الانضمام إلى اتفاقيتي القمر والإنقاذ وذلك في أقرب وقت ممكن.

## المقدمة:

الحمد لله رب العالمين الهادي إلى الصراط المستقيم، وبه نستعين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وبعد..

فإن أنظار دول العالم تتطلع إلى الفضاء الخارجي باعتباره مصدراً لعدد من الفرص التي فتحت أمامها لدفع عجلة التقدم الحضاري والتنموي فيها، ولتساهم في رفعتها سياسياً واقتصادياً، لذلك تسابقت الدول العظمى منذ ستينات القرن الماضي إلى استكشاف الفضاء ومحاولة بسط هيمنتها عليه.

وحتى لا يكون الفضاء الخارجي منطقة نزاع بين دول العالم، وسعيًا نحو توحيد الجهود وتشجيعاً للتعاون الدولي في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، تدخلت الأمم المتحدة بإعلان مبادئ وإصدار قرارات وتشريع اتفاقيات، من شأنها أن تسهم في إنماء التفاهم المتبادل وتوثيق العلاقات الودية بين الأمم والشعوب، فقد شهد عام ١٩٦٣ أول الخطوات التشريعية الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة عبر إعلان المبادئ القانونية المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، وازدادت اهتمامات الأمم المتحدة باستمرار إعلان مبادئ وقرارات واتفاقيات منذ ذلك التاريخ.

وقد سعت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها إلى أن توجد لنفسها مكاناً في الفضاء الخارجي، متطلعة إلى سبر أغواره والاستفادة من الفرص التي يوفرها، شأنها في ذلك شأن باقي دول العالم، فأُسست عدداً من الشركات الوطنية التي تعنى بالأقمار الصناعية والاتصالات والعلوم التقنية، وتصدرت دول الشرق الأوسط في مجال الاتصالات وصناعة الأقمار الصناعية متعددة الخدمات كالاتصالات والبث التلفزيوني وخدمات الإنترنت ومراقبة الأرض واستشعارها عن بعد.

## أهمية البحث:

وحيث إن دولة الإمارات العربية المتحدة قد أعلنت في وقت سابق عن إنشاء وكالة الفضاء الإماراتية، وبدء الاستعداد للعمل على إرسال أول مسبار عربي يصل إلى كوكب المريخ بحلول عام ٢٠٢١م، فقد أثار هذا الإعلان الكثير من التساؤلات حول الوضع التشريعي في دولة الإمارات العربية المتحدة في شأن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، وموقعها الدولي من حيث الحقوق والالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب الاتفاقيات الدولية وعلى رأسها اتفاقيات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد برزت أهمية هذا البحث باعتباره أول بحث يتناول موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من الاتفاقيات الدولية في شأن الفضاء الخارجي تحت مظلة الأمم المتحدة، مفصلاً في حقوقها والتزاماتها، وذلك بإجراء دراسة تحليلية لنصوص اتفاقيات الأمم المتحدة في شأن الفضاء الخارجي، سواء الاتفاقيات التي صادقت عليها دولة الإمارات العربية المتحدة أو التي لم تصادق عليها بعد.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى عدة مباحث رئيسة على النحو التالي:

المبحث الأول: استكشاف الفضاء الخارجي: نظرة تاريخية للواقع العملي والتشريعي

المطلب الأول: نظرة في التطور التاريخي لاستكشاف الفضاء الخارجي

المطلب الثاني: تطور القانون الدولي للفضاء الخارجي

المطلب الثالث: القانون الدولي للفضاء الخارجي في إطار الأمم المتحدة

المطلب الرابع: نبذة عن التطور العملي والتشريعي لاستكشاف الفضاء في دولة الإمارات العربية المتحدة

المبحث الثاني: الالتزامات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة ذات الصلة بقوانين الفضاء الخارجي تحت مظلة الأمم المتحدة

المطلب الأول: التزامات وحقوق دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب اتفاقية الفضاء الخارجي

المطلب الثاني: التزامات دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب اتفاقية المسؤولية

المطلب الثالث: التزامات دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب اتفاقية التسجيل

المبحث الثالث: المعاهدات الدولية المعنية باستكشاف الفضاء الخارجي التي لم تنضم إليها دولة الإمارات العربية المتحدة

المطلب الأول: اتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة إلى الفضاء الخارجي

المطلب الثاني: الاتفاق المنظم لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى

وفي الختام تؤكد هذه الدراسة أن دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول المؤثرة والفعالة في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، وأنها بمصادقتها على الاتفاقيات الدولية في شأن الفضاء الخارجي، تحت مظلة الأمم المتحدة، تتمتع بعدد من الحقوق، كما أنها أوفت بما التزمت به دولياً، إلا أن الحاجة لا تزال قائمة إلى سن تشريع اتحادي في شأن الفضاء الخارجي، والنظر في الانضمام إلى اتفاقيتي القمر والإنقاذ وذلك في أقرب وقت ممكن.

### المبحث الأول:

#### استكشاف الفضاء الخارجي نظرة تاريخية للواقع العملي والتشريعي

يتناول هذا المبحث بالدراسة التطور التاريخي لاستكشاف الفضاء الخارجي في الواقع العملي والتشريعي، وذلك عبر تتبع مراحل استكشاف الفضاء الخارجي تاريخياً و أبرز الأحداث التي مر بها، ثم يعرج المبحث إلى التطور في القانون الدولي الذي يعاصر مراحل استكشاف الفضاء، مفصلاً في التطور التشريعي في الأمم المتحدة، ثم

يناقش المبحث التجربة العملية و التشريعية لدولة الإمارات العربية المتحدة في استكشاف الفضاء.

### المطلب الأول:

#### نظرة في التطور التاريخي لاستكشاف الفضاء الخارجي

إن علاقة الإنسان بالفضاء علاقة ممتدة منذ أن خلق الله البشرية، فسخر سبحانه وتعالى للإنسان ما في السموات ليتنفع بها، وجعل الشمس ضياء والقمر نوراً وقدره منازل ليعلم الإنسان عدد السنين والحساب، وجعل الأهلة مواقيت للناس والحج، وخلق النجوم ليهتدي بها في ظلمات البر والبحر، وتعاملت البشرية مع الأبراج والمطالع لمعرفة أوقات الأسفار والزراعة. ومنذ الأمد البعيد والإنسان متعلق بهذا الفضاء الرحب، ومتطلع إلى سبر أغواره وكشف أسرارهِ.

وفي سبيل ذلك ترقى الإنسان في تأمل الفضاء من النظر بالعين المجردة إلى استخدام المقراب (أو التليسكوب) والذي اخترعه العالم الإيطالي الشهير جاليليو جاليلي في عام ١٦٠٩م<sup>(١)</sup> بوضع عدستين على طرفي أنبوب، مستندا إلى علم البصريات الذي أسسه العرب وأبدعوا فيه. وبالربط بين علوم الرياضيات والفيزياء والفلك. ومع اختراع التليسكوب وتطوره خصوصاً عند الألمان، بدأت حقبة الفيزياء الفلكية في عام ١٨١٤م في ميونخ<sup>(٢)</sup>. ومن خلال التأملات والدراسات ازداد شغف البشرية إلى ولوج الفضاء.

فتحقق للألمان بعض مما سعوا إليه بالفعل، حين أرسل الألمان أول جسم إلى الفضاء وهو صاروخ "في تو V2" والذي نجح في اختراق الغلاف الجوي خلال الحرب العالمية الثانية، ولما انتهت الحرب بهزيمة الألمان تسابقت الدول العظمى إلى العلماء الألمان واحتضنتهم لاستفيد من ذات التقنية التي استخدموها في الوصول إلى الفضاء<sup>(٣)</sup>.

(1) ROBERT BURNHAM ET AL., A GUIDE TO THE NIGHT SKY REVISED AND UPDATE 16 (Dr.Johan O'Byrne ed. 2007).

(2) See *Id.*

(3) FIYINFOLUWA ADELEKE, CREATING A LEGAL FRAMEWORK FOR THE COMMERCIAL EXPLOITATION OF



[د. أحمد الزعابي]

ومع تطور العلم ووجود العلماء وزيادة الوسائل التقنية والتكنولوجية، استطاع الإنسان تحقيق الحلم الذي طالما ساوره بولوج الفضاء، والتطلع إلى الفرص التي قد يجنيها من وراء استكشافه، فكان السبق للاتحاد السوفيتي في تاريخ ٤ أكتوبر ١٩٥٧ وذلك بإطلاق أول قمر صناعي يدور حول الأرض وهو "سبوتنيك ١"،<sup>(٤)</sup> وتبع ذلك إرسال عدد من المركبات غير المأهولة بالبشر، والمعروفة باسم المجسات الفضائية، ففي عام ١٩٥٩ أرسل أول مجس فضائي مر حول القمر، وفي ذات العام أرسل مجس آخر ارتطم بالقمر.<sup>(٥)</sup>

وفي ١٢ إبريل ١٩٦١، كانت أول رحلة فضاء مأهولة بالبشر، حين استقل رائد الفضاء السوفيتي يوري غاغارين السفينة الفضائية "فوستوك ١" ودار حول الكرة الأرضية، في رحلة إستغرقت ١٠٨ دقائق فقط.<sup>(٦)</sup> وفي ٢١ ديسمبر ١٩٦٨، أطلق الأمريكيان المركبة الفضائية الشهيرة "أبولو ٨" لتدور حول القمر ثماني مرات وتعود سالمة إلى الأرض،<sup>(٧)</sup> وبعدها بعام، وبالتحديد في ٢٠ يوليو ١٩٦٩ هبط رائدا الفضاء الأمريكيان نيل آرم سترونج وإدوين ألدن الابن على سطح القمر بالمركبة الفضائية "أبولو ١١"،<sup>(٨)</sup> وفي ذلك المشهد وطئت قدما نيل آرم سترونج القمر معلنة عن أول إنسان استطاع السير على سطح القمر بعد جهد كبير بذل في هذا السبيل.

THE OUTER SPACE 14 (Obafemi Awolowo University 2009)

(4) See BURNHAM ET AL., *supra* note 1, at 22.

في ٣١ يوليو ١٩٥٦، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبتها في إرسال قمر صناعي إلى الفضاء، وتلا ذلك الإعلان بيومين إثنيين رغبة الاتحاد السوفيتي القيام بالشيء نفسه، فلما أطلق الاتحاد السوفيتي قمرة الصناعي "سبوتنيك ١"، جاء وقع الخبر كالصدمة على الولايات المتحدة الأمريكية والتي وجدت نفسها متأخرة عن الاتحاد السوفيتي في سباق الفضاء بمراحل، هذه المرحلة الزمنية عرفت بـ "صدمة سبوتنيك" وتبعها مباشرة تحرك الكونجرس الأمريكي والموافقة على تأسيس وكالة الفضاء الأمريكية "ناسا" في عام ١٩٥٨.

See *id.*, at 26.

(5) NASA, Missions to Moon, Luna 2 available at:

[http://solarsystem.nasa.gov/missions/profile.cfm?MCode=Luna\\_02](http://solarsystem.nasa.gov/missions/profile.cfm?MCode=Luna_02) .

(6) See BURNHAM ET AL., *supra* note ١, at 6.

(7) See *id.*, at 28.

(8) See *id.*

وكما أن استكشاف الفضاء مر بمراحل متعددة منها الجميل والسعيد،<sup>(٩)</sup> إلا أنه لم يخل كذلك من لحظات الحزن والألم والكوارث، فلقد استفاقت البشرية على عدد من الحوادث أشهرها انفجار المركبة الأمريكية "كولومبيا" في ١٢ إبريل ١٩٨١،<sup>(١٠)</sup> وكانت هذه المركبة أول مركبة فضائية يمكن إعادة استخدامها، وأول مركبة فضائية تستخدم المطارات المدنية. أما ٢٨ يناير ١٩٨٦ فشهد أكبر المآسي بانفجار مكوك الفضاء الأمريكي "تشالنجر" ومقتل جميع طاقمه المكون من سبعة أشخاص،<sup>(١١)</sup> إلا أن ذلك لم يثن عزيمة الإنسان، فأعيد تصميم المكوك "تشالنجر" - أو باللغة العربية (المتحدي) - واستأنف رحلاته في ١٩٨٨.

ويتضح جلياً من الحقائق سابقة الذكر أن الستينات والسبعينات من القرن الماضي شهدت تنافساً وسجالاً كبيراً بين الدول العظمى في استكشاف الفضاء والتمتع بالمزايا

(٩) الأرقام والتواريخ تتنوع عند الحديث عن استكشاف الفضاء ولا مجال لخصرها في فقرات بسيطة هنا، إلا أنه من أبرز تلك الأحداث العالمية، إطلاق مكوك الفضاء "سبوتنيك ٢"، في ٣ نوفمبر ١٩٥٧ حاملاً معه أول حيوان إلى الفضاء وهو كلبه التجارب "لايكا"، في حين كانت أول امرأة تحترق الغلاف الجوي إلى الفضاء الخارجي هي الروسية "فالتينا تريشكوفا" في عام ١٩٦٣ على متن المركبة الفضائية "فوستك ٦".  
See *id.*, at 26.

أما أول إنسان عربي ومسلم يذهب إلى الفضاء فهو صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود في عام ١٩٨٥. المرجع: الموقع الرسمي لصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، السيرة الذاتية، متوفر على الرابط:

<http://www.sultanbinsalman.sa/Biography/Pages/default.aspx>

وبدا الإهتمام باستكشاف الكواكب في بداية الستينات من القرن الماضي، فأرسل المسبار السوفييتي "فينيرا ١" إلى الزهرة في ١٩٦١، وأرسل المسبار الأمريكي "مارينر ٣" إلى المريخ في ١٩٦٤، وأرسل "مارينر ١٠" إلى عطارد في عام ١٩٧٤، كما تم تأسيس المحطات الفضائية في ١٩٧١ بدأ بالمحطة الفضائية الروسية "ساليوت"، وتبعها المحطة الفضائية الأمريكية "سكاى لاب" في عام ١٩٧٣.

See BURNHAM ET AL., *supra* note 1, at 32-33.

أما في مجال استكشاف المريخ فلقد حط المسبار الأمريكي أوبورتونيتي على سطح المريخ منذ عشرة أعوام، وأكد من خلال تحليلاته لصخور سطح المريخ وجود ماء غير مالح، مؤكداً احتمالية وجود حياة على سطح المريخ خصوصاً أنه أقرب الكواكب إلى كوكب الأرض. المرجع: موقع جريدة الإمارات اليوم، خبر منشور بتاريخ ١٧-٧-٢٠١٤ بعنوان "خليفة و محمد بن راشد يعلنان إنشاء وكالة الفضاء الإماراتية، إرسال أول مسبار عربي إلى المريخ: الإمارات تدخل السباق العالمي لاستكشاف الفضاء عبر المريخ" متوفر على الرابط:

<http://www.emaratyom.com/local-section/other/2014-07-17-1.694427>

(10) NASA, NASA Orbiter Fleet, Columbia available at

<http://www.nasa.gov/centers/kennedy/shuttleoperations/orbiters/orbiterscol.html> (last visited Jan. 10, 2015)

(11) See BURNHAM ET AL., *supra* note 1, at 31.

التي يقدمها، وبالرغم من أن ذلك كان في أوج الحرب الباردة بين الدول العظمى، إلا أن البشرية كانت تشهد الإنجاز تلو الإنجاز، والاستكشاف تلو الآخر، حتى برز التعاون الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ليتحول الصدام إلى تعاون، وتتحوّل التطورات السريعة – المتهورة أحياناً – إلى خطوات أكثر ثباتاً ورسوخاً. ويزداد عدد المشاركين والمهتمين في هذا المجال، إذ يبلغ اليوم عدد المشاركين في سباق الفضاء ٣٣ دولة،<sup>(١٣)</sup> ويدور حول مدارات الأرض أكثر من ٧٠٠ قمر صناعي تعود ملكيتها إلى ٦٠ دولة.<sup>(١٣)</sup>

### المطلب الثاني:

### تطور القانون الدولي للفضاء الخارجي

إن استكشاف الفضاء يحمل في طياته أبعاداً سياسية وسيادية وعسكرية ومدنية وبيئية وتجارية. فالدول تسعى عبر بسط نفوذها وتأكيد تواجدها في الفضاء الخارجي إلى حماية أمنها وسيادتها على إقليمها، وتأكيد قوتها العسكرية، فضلاً عما ستنتاله من فوائد يأتي على رأسها: دراسة الأرض وتصويرها، والدراسات الإحصائية، والمسح الجيولوجي، ودراسة المناخ وتغيراته، ودراسة الإشعاعات الكونية والمغناطيسية الأرضية، وتقديم خدمات

(١٢) في قارة آسيا: وكالة الفضاء الإماراتية، الإدارة الصينية الوطنية الفضائية، وكالة الفضاء الإيرانية، وكالة فضاء الكيان الصهيوني، منظمة البحوث الفضائية الهندية، منظمة بحوث الفضاء اليابانية، المعهد الكوري لأبحاث الفضاء، المعهد الوطني – الأندونيسي – لعلوم الطيران و الفضاء، وكالة الفضاء الوطنية الماليزية، منظمة الفضاء الوطنية (تايوان)، مفوضية أبحاث الغلاف الجوي و الفضاء (باكستان)، قارة أوروبا: وكالة الفضاء الإيطالية، وكالة الفضاء البريطانية، وكالة الفضاء البلغارية، المركز الوطني للدراسات الفضائية (فرنسا)، مركز الطيران و الفضاء الألماني، مركز الفضاء الوطني الدنماركي، وكالة الفضاء الأوروبية، مركز الاتحاد الأوروبي للأقمار الصناعية، المعهد الوطني للتقنيات الفضائية (إسبانيا)، وكالة الفضاء الوطنية الأوكرانية، وكالة روسيا الفدرالية الفضائية، وكالة الفضاء النرويجية، قوات الفضاء الروسية، هيئة الفضاء السويدية، قارة أمريكا الشمالية: وكالة الفضاء الكندية، وكالة الفضاء الأمريكية، مكتب الاستكشاف الوطني (أمريكا)، قارة أمريكا الجنوبية: وكالة الفضاء البرازيلية، وكالة الفضاء الوطنية الإكوادورية، مفوضية أنشطة الفضاء الوطنية (الأرجنتين)، وكالة أنشطة الفضاء البلوفارية، قارة أفريقيا: الوكالة الفضائية الجزائرية، المركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي (المغرب)، الوكالة الوطنية للبحوث و التطوير الفضائي (نيجيريا)، الوكالة الوطنية الجنوب إفريقية للفضاء، المركز الوطني لرسم الخرائط و الاستشعار عن بعد (تونس).

(13) Dr. Bernhard Schmidt-Tedd, *Perspectives on Space-traffic management*, presented at UN-CHINA APSCO Workshop on Space Law (Beijing 17 November 2014) page 3, available at <http://www.unoosa.org/oosa/en/SpaceLaw/workshops/2014/presentations.html>

الاتصالات اللاسلكية والبث التلفزيوني، وأعمال الملاحة الجوية والبحرية والبرية. من هذا المنطلق جاء السبق في التشريع لقوانين الفضاء الوطنية، لتحمل بين موادها وبنودها ما يؤكد تلك الأبعاد، بما يتناسب مع تطلعات الدول المستكشفة للفضاء.<sup>(١٤)</sup>

وسعيًا نحو التعاون الدولي وتوحيد التشريعات في مجال استكشاف الفضاء الخارجي، برزت حتمية الانضمام تحت مظلة الدولية تستقي منها الدول المستكشفة للفضاء القواعد والمبادئ القانونية، ومن هنا برز دور الأمم المتحدة لتكون محوراً للتعاون الدولي في ميدان الفضاء الخارجي، ولتصوغ الاتفاقيات والمبادئ والقواعد الدولية لقانون الفضاء الخارجي، فبدأت الأمم المتحدة وفق تدرّج منطقي وسلس، لاقى قبولاً من الدول المشاركة في استكشاف الفضاء، وساهم في إخماد الفتيل الذي أشعلته الحرب الباردة بين الدول العظمى، وقاد إلى تركيز الجهود وتوحيدها، وساهم في دخول عدد جديد من دول العالم التي تتطلع إلى أن توجد لنفسها مكاناً في الفضاء الخارجي، خصوصاً الدول النامية، وبدخول تلك الدول مجال الفضاء الخارجي تغيرت قواعد اللعبة الدولية في سباق الفضاء.

وقبل الخوض في اتفاقيات ومبادئ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقانون الفضاء تجدر الإشارة إلى أن الدور الذي لعبته الأمم المتحدة في صياغة القواعد الدولية لقانون الفضاء لم يمنع عدداً من المنظمات الدولية والإقليمية بالإدلاء بدلوها أيضاً في هذا المجال. ومن أمثلة تلك المنظمات: المنظمة الدولية لسواتل الاتصال (إتسو)،<sup>(١٥)</sup> المنظمة الدولية للاتصالات الفضائية (انترسبوتنيك)،<sup>(١٦)</sup> وكالة الفضاء الأوروبية (إيسا)،<sup>(١٧)</sup> المنظمة العربية للاتصالات الفضائية (عرب سات)،<sup>(١٨)</sup> برنامج الفضاء

(١٤) لا بد من التأكيد هنا على أن الحديث عن قوانين الفضاء مختلف اختلافاً جذرياً عن القانون الجوي أو القانون البحري أو اتفاقيات أعالي البحار واتفاقيات القطب الجنوبي أو المياة الدولية وغيرها. إلا أن أسس ومبادئ ونظم القانون الدولي العام تظل سائدة ومطبقة على قوانين الفضاء.

(15) See International Telecommunications Satellite Organization (ITSO), available at [www.itso.com](http://www.itso.com)

(16) See International Organization of Space Communications (Intersputnik). available at <http://www.intersputnik.com>

(17) See European Space Agency (ESA). available at [www.esa.int/ESA](http://www.esa.int/ESA)

[د. أحمد الزعابي]

السوفييتي (انتركوزمس)،<sup>(١٩)</sup> المنظمة الدولية للاتفاقيات الساتلية المتنقلة (إمسو)،<sup>(٢٠)</sup> المنظمة الأوروبية للاتصالات الساتلية (إيوتلسات)،<sup>(٢١)</sup> المنظمة الأوروبية لاستغلال سواتل الأرصاد الجوية (إيومتسات)،<sup>(٢٢)</sup> دستور واتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات.<sup>(٢٣)</sup>

كما أن العديد من الدول قامت بسن تشريعات قوانين فضاء وطنية، تتناسب مع احتياجاتها وتطلعاتها، ومن أمثلة تلك الدول: الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، البرازيل، السويد، الصين، المملكة المتحدة، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، أوكرانيا، بلجيكا، تشيلي، جنوب إفريقيا، روسيا، فرنسا، كازاخستان، كندا، كوريا الجنوبية، هولندا.<sup>(٢٤)</sup>

وبالإضافة إلى الجهود الدولية والوطنية في تشريع قوانين الفضاء، تتوافر مجموعة

(١٨) المنظمة العربية للاتصالات الفضائية (عرب سات)، للاستزادة انظر الرابط :

<http://www.arabsat.com/pages/Default.aspx>

(١٩) برنامج الفضاء السوفييتي (INTERCOSMOS)، ظل هذا البرنامج سرياً مدة من الزمن لارتباطه بالجيش السوفييتي. للاستزادة انظر الرابط <http://www.astronautix.com/project/intosmos.htm>

(20) See International Mobile Satellite Organization (IMSO) available at [www.imso.org](http://www.imso.org).

(21) See European Telecommunications Satellite Organization (EUTELSAT) available at [www.eutelsat.com](http://www.eutelsat.com).

(22) See European Organization for the Exploitation of Meteorological Satellites (EUMETSAT) available at [www.eumetsat.int/](http://www.eumetsat.int/)

(23) See International Telecommunications Union. available at [www.itu.com](http://www.itu.com)

لقد انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى عضوية المنظمة الدولية لسواتل الاتصال (إتسو)، والمنظمة العربية للاتصالات الفضائية (عرب سات)، والمنظمة الدولية للاتفاقيات الساتلية المتنقلة (إمسو)، والاتحاد الدولي للاتصال.

See United Nation, Committee on Peaceful use of Outer Space, *Status on International Agreements relating to activities in outer space as at 1 January 2014*. Available at <http://www.unoosa.org/oosa/SpaceLaw/treatystatus/index.html> (last visited Jan. 13, 2015).

(٢٤) الترتيب السابق حسب الأبجدية العربية، وفق القوانين المنشورة في منظمة الأمم المتحدة. للاستزادة راجع الرابط التالي:

See United Nations, Office for Outer Space Affairs, National Space Law Database, available at <http://www.oosa.unvienna.org/oosa/en/SpaceLaw/national/state-index.html>

ومن الدول التي سنت تشريعات وطنية في شأن الفضاء الخارجي كذلك الجزائر وألمانيا وفنزويلا وكولومبيا ونيجيريا وهونج كونج. وعلى الرغم من أن مجموع الدول التي نظمت قوانين الفضاء وشرعتها وطنياً هو ست وعشرون دولة، إلا أن المفارقة أن هذا الرقم لا يمثل إلا ١٤٪ فقط من الدول المنضمة للأمم المتحدة.

راجع:

Prof. Paul Stephen Dempsey, *National Legislation Governing Commercial Activities*, presented at UN-CHINA APSCO Workshop on Space Law (Beijing 17 November 2014) page 9, available at <http://www.unoosa.org/oosa/en/SpaceLaw/workshops/2014/presentations.html>

كبيرة من القواعد القانونية غير الملزمة والتي تنظم قوانين الفضاء والمعروفة بمصطلح "السوفت لو"، إلى جانب عدد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، والأعراف الدولية وجهود وآراء الفقهاء والأكاديميين والقانونيين.

### المطلب الثالث:

### القانون الدولي للفضاء الخارجي في إطار الأمم المتحدة

بدأت الأمم المتحدة جهودها في عام ١٩٦٣ وذلك عندما اعتمدت الجمعية العامة "إعلان المبادئ القانونية المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه"،<sup>(٢٥)</sup> وتلا ذلك الإعلان صياغة خمس اتفاقيات متعددة الأطراف، كان أولها معاهدة "المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى"<sup>(٢٦)</sup> في عام ١٩٦٧، ثم اتفاق "إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة إلى الفضاء الخارجي"<sup>(٢٧)</sup> وذلك في عام ١٩٦٨، تلتها اتفاقية "المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية"<sup>(٢٨)</sup> وذلك في عام ١٩٧٢، ثم اتفاقية "تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي"<sup>(٢٩)</sup> في عام ١٩٧٥، بينما شهد عام ١٩٧٩ آخر اتفاقيات الأمم المتحدة وهي "الاتفاقية المنظمة لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى".<sup>(٣٠)</sup>

- (٢٥) الأمم المتحدة، إعلان المبادئ القانونية المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١٩٦٢ (د-١٨) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣.
- (٢٦) الأمم المتحدة، معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، مجموعة المعاهدات، المجلد ٦١٠، الرقم ٨٨٤٣.
- (٢٧) الأمم المتحدة، اتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة إلى الفضاء الخارجي، مجموعة المعاهدات، المجلد ٦٧٢، الرقم ٩٥٧٤.
- (٢٨) الأمم المتحدة، اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية، مجموعة المعاهدات، المجلد ٩٦١، الرقم ١٣٨١٠.
- (٢٩) الأمم المتحدة، اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٠٢٣، الرقم ١٥٠٢٠.
- (٣٠) الأمم المتحدة، الاتفاقية المنظمة لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٣٦٣، الرقم ٢٣٠٠٢.

وعلى الرغم من عدم إنشاء اتفاقيات جديدة على مستوى الأمم المتحدة في شأن قانون الفضاء منذ عام ١٩٧٩، إلا أن الأمم المتحدة قامت بإصدار أربعة مبادئ إضافية، أولها في عام ١٩٨٢ وهي "المبادئ المنظمة لاستخدام الدول للتوابع الأرضية الاصطناعية في الإرسال التلفزيوني الدولي المباشر"،<sup>(٣١)</sup> تلتها "المبادئ المتعلقة باستشعار الأرض عن بعد من الفضاء الخارجي"<sup>(٣٢)</sup> وذلك في عام ١٩٨٦، بينما شهد عام ١٩٩٢ إطلاق "المبادئ المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الفضاء الخارجي"،<sup>(٣٣)</sup> وكان آخر المبادئ في عام ١٩٩٦ هو "الإعلان الخاص بالتعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لفائدة جميع الدول ومصالحها، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات الدول النامية".<sup>(٣٤)</sup> ولا تزال الأمم المتحدة تصدر قراراتها في شأن قانون الفضاء والتي كان آخرها في ٥ ديسمبر ٢٠١٤.<sup>(٣٥)</sup>

(٣١) الأمم المتحدة، المبادئ المنظمة لاستخدام الدول للتوابع الأرضية الاصطناعية في الإرسال التلفزيوني الدولي المباشر، اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٩٢/٣٧ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢.  
(٣٢) الأمم المتحدة، المبادئ المتعلقة باستشعار الأرض عن بعد من الفضاء الخارجي، اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٤١/٦٥ المؤرخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦.  
(٣٣) الأمم المتحدة المبادئ المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الفضاء الخارجي، اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٤٧/٦٨ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢.  
(٣٤) الأمم المتحدة، الإعلان الخاص بالتعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لفائدة جميع الدول ومصالحها، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات الدول النامية، اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٥١/١٢٢، المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.  
(35) See United Nations, General Assembly Resolution 69/85, *international cooperation in the peaceful use of outer space*, A/69/452 (05 Dec 2014) available at <http://www.unoosa.org/oosa/en/SpaceLaw/gares/index.html>.  
آخر قرار منشور للأمم المتحدة حتى تاريخ كتابة هذا البحث.



## المطلب الرابع:

نبذة عن التطور العملي والتشريعي لاستكشاف الفضاء  
في دولة الإمارات العربية المتحدة  
الفرع الأول:

## أنشطة دولة الإمارات العربية المتحدة في استكشاف الفضاء الخارجي

إن علاقة دولة الإمارات العربية المتحدة بالفضاء الخارجي علاقة ممتدة، فهي ليست وليدة اليوم وإنما تعود جذورها إلى بداية قيام الاتحاد،<sup>(٣٦)</sup> فقد تدرجت دولة الإمارات العربية المتحدة في الدخول إلى مجال الفضاء الخارجي تدرجاً منطقياً، بخطوات ثابتة حتى الإعلان عن إنشاء وكالة الفضاء الإماراتية في ٢٠١٤.

وإن المتأمل في أنشطة دولة الإمارات العربية المتحدة في الفضاء الخارجي يجد أنها تنقسم إلى قسمين من حيث نوع النشاط: القسم الأول: أنشطة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الأقمار الصناعية، والقسم الثاني: مشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة في السباق الدولي لاستكشاف كوكب المريخ.

## أولاً: أنشطة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الأقمار الصناعية:

إن دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول السبّاقة في أنشطة الفضاء الخارجي وكان ذلك عبر الاستثمار في مجال الأقمار الصناعية. ويقدر حجم الاستثمارات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال استكشاف الفضاء في الوقت الحالي قرابة ٢٠ مليار درهم،<sup>(٣٧)</sup> وهذه الاستثمارات تتوزع على عدد من الشركات الوطنية الإماراتية

(٣٦) فبعد إطلاق الأمريكيين للمكوك الفضائي أبولو ١٢، إلى سطح القمر في عام ١٩٧٦، اجتمع الوالد المؤسس لدولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس وكالة ناسا آن ذاك فاروق الباز والوفد المرافق له، ليسأل عن أدق تفاصيل الرحلة، ومجالات استكشاف واستغلال الفضاء الخارجي، متطلعا يرحمه الله للبحث عن الفرص التي من شأنها أن تساهم في تطوير ونهضة دولته. انظر محمد فودة، مقال بعنوان "مسبار ٢٠٢١ يحجز مكانا للعرب على الكوكب الأحمر: الإمارات إلى المريخ مشروع قومي لتنمية الأرض والإنسان"، منشور بتاريخ ٢٦-١٢-٢٠١٤، صحيفة الإمارات اليوم متوفر على الرابط: <http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2014-12-26-1.740691>

(٣٧) انظر الموقع الإلكتروني ٢٤ الإخباري، خبر منشور بتاريخ ٢٠-٩-٢٠١٤ بعنوان "استثمارات وطنية بعشرين مليار درهم: الإمارات المصادقة على ميزانية وكالة الفضاء للوصول للمريخ عام ٢٠٢١"



[د. أحمد الزعابي]

وبرامج الفضاء الوطنية الناجحة، وتعد شركة الثريا من أقدم الشركات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الاتصالات الفضائية المتنقلة عبر القمر الصناعي الإماراتي "الثريا"، والذي يغطي في مجاله مساحة تتجاوز ثلثي مساحة الكرة الأرضية.<sup>(٣٨)</sup>

ومن الشركات الوطنية الإماراتية العاملة في مجال الأقمار الصناعية شركة "الياء سات للاتصالات الفضائية" والتي قامت كذلك بإرسال القمر الصناعي الإماراتي "الياء سات"، والذي لا يكفي فقط بالاتصالات الفضائية المتنقلة ولكنه يختص كذلك بالبث التلفزيوني الفائق الوضوح وخدمات الإنترنت عالية الجودة، ويعد برنامج الياء سات الفضائي أحدث البرامج على مستوى المنطقة العربية ككل.<sup>(٣٩)</sup>

ومن المؤسسات الإماراتية الوطنية الرائدة في مجال الأقمار الصناعية مؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة، وتختص بمجال الأقمار الصناعية التي تستخدم في مراقبة الأرض والاستشعار عن بعد، إذ تعكف هذه المؤسسة على دراسة وتصميم وتصنيع الأقمار الصناعية بسواعد إماراتية. ونجحت مؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة في صناعة قمرين صناعيين إماراتيين وإطلاقهما إلى الفضاء وهما القمر الصناعي "دبي سات ١" و"دبي سات ٢"، بالإضافة إلى قيامها حالياً بتصنيع القمر الصناعي "خليفة سات".<sup>(٤٠)</sup>

متوفر على الرابط: <http://24.ae/article.aspx?ArticleId=105048>

(٣٨) انظر الموقع الإلكتروني لشركة الثريا للاتصالات، متوفرة على الرابط:

٢١ - ٩ - ٢٠١٤ بعنوان "الإمارات للفضاء تقر الميزانية وتناقش سير العمل في مسار المريخ" متوفر على الرابط <http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/a94682e0-f7c6-4be4-aa6e-fd34b2aceccb>

(٣٩) انظر جريدة الخليج، المرجع السابق، انظر كذلك موقع شركة الياء سات للاتصالات الفضائية، متوفر على الرابط <http://www.yahsat.com/ar/about-yahsat>.

(٤٠) انظر الموقع الإلكتروني مؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة متوفر على الرابط [www.ast.ae/ar](http://www.ast.ae/ar)، كما لعبت مؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة دوراً بارزاً في تنظيم مؤتمرات وورش عمل حول مواضيع تهم المجتمع الدولي في شأن قوانين الفضاء منها على سبيل المثال لا الحصر تنظيم حلقة عمل مشتركة بين الأمم المتحدة ودولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية حول تطبيقات النظم العالمية لسواتل الملاحية في إمارة دبي في الفترة من ١٦ - ٢٠ يناير ٢٠١١، راجع الأمم المتحدة، لجنة استخدام الفضاء

## ثانياً: مشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة في استكشاف كوكب المريخ:

في ١٦ يوليو ٢٠١٤، أعلن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة عن إنشاء وكالة الفضاء الإماراتية، وبدء العمل على إرسال أول مسبار فضائي عربي إلى كوكب المريخ،<sup>(٤١)</sup> على أن يصل المسبار إلى الكوكب الأحمر في عام ٢٠٢١.<sup>(٤٢)</sup> وتستهدف دولة الإمارات العربية المتحدة من دخول قطاع تكنولوجيا الفضاء دفع عجلة التنمية والإقتصاد الوطني عبر سواعد أبناءها القادرين على المساهمة في مجال علوم الفضاء. وبإعلانها عن المسبار الإماراتي المتجه إلى المريخ، تكون الإمارات سابع دولة على مستوى العالم تعلن عن برنامج للوصول إلى المريخ، وفي رحلة تستغرق تسعة أشهر.<sup>(٤٣)</sup>

و في تاريخ ٦ أغسطس ٢٠١٤، أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل

الخارجي في الأغراض السلمية، حلقة عمل مشتركة بين الأمم المتحدة و دولة الإمارات العربية المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية حول تطبيقات النظم العالمية لسواتل الملاحه A/AC.105/988. (٤١) انظر جريدة الإمارات اليوم، مرجع سابق هامش رقم ٩. (٤٢) أي بعد مرور سبعة أعوام من تاريخ إنشاء وكالة الفضاء الإماراتية، وذلك تزامناً مع إحتفالات دولة الإمارات العربية المتحدة بمرور خمسين عاماً على إتحاد الإمارات السبع. يقول صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان: "هدفنا أن تكون دولة الإمارات ضمن الدول الكبرى في مجال علوم الفضاء قبل ٢٠٢١، ثقتنا بالله كبيرة، وإيماننا بأبناء الإمارات عظيم، وعزائمنا تسابق طموحاتنا، وخططنا واضحة للوصول إلى أهدافنا بإذن الله". المرجع السابق. (٤٣) وكالات الفضاء الدولية التي أعلنت عن برامج وطنية للوصول إلى المريخ هي: الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا والصين والهند واليابان والوكالة الأوروبية (إيسا). المرجع السابق. وبدورها رفعت جامعة الإمارات العربية المتحدة إلى الجهات العليا مقترحاً بإنشاء مركز لتقنية علوم الفضاء يقدم أربعة برامج متعلقة بالاتصالات الفضائية واستخدام نظام المعلومات الجغرافية، وعلوم الفضاء الأساسية من ناحية المناخ، والتقنيات الخاصة بالأقمار الصناعية، واستخدام الطاقة المتجددة. انظر الموقع الإلكتروني لجريدة البيان، خبر منشور بتاريخ ١٧ - ٧ - ٢٠١٤ بعنوان "جامعة الإمارات تنشئ مركزاً لتقنية الفضاء" متوفر على الرابط <http://www.albayan.ae/across-the-uae/education/2014-07-17-1.2166096>. كما أن جامعة الإمارات العربية المتحدة كانت سباقة في مجال استكشاف الفضاء الخارجي عبر إستضافتها لعدد من المؤتمرات الدولية نيابة عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في مدينة العين كان أبرزها حلقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة و وكالة الفضاء الأوروبية والإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء في الولايات المتحدة حول السنة الدولية للفيزياء الشمسية ٢٠٠٧، في الفترة من ٢٠ - ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٥، راجع الأمم المتحدة، لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، تقرير حول حلقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة و وكالة الفضاء الأوروبية والإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء في الولايات المتحدة حول السنة الدولية للفيزياء الشمسية ٢٠٠٧. A/AC.105/856.

[د. أحمد الزعابي]

نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة مرسوماً بقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٤ في شأن إنشاء وكالة الإمارات للفضاء، بحيث تتبع مجلس الوزراء وتكون مستقلة مالياً وإدارياً عنه، وحدد المرسوم بقانون أهدافها واختصاصاتها ومواردها المالية ومجلس إدارتها.<sup>(٤٤)</sup>

وبدأت في تاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠١٤، أولى الخطوات الرسمية لبناء أول مسبار عربي سيصل إلى المريخ، عبر اتفاق تفصيلي وقعته وكالة الإمارات للفضاء مع مؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة، وذلك لتنفيذ وبناء وإطلاق المسبار الإماراتي إلى كوكب المريخ.<sup>(٤٥)</sup> ومن بين ما نص عليه الاتفاق بناء قاعدة بيانات وطنية، وتطوير الكوادر الوطنية في مجال الفضاء، والمساهمة والتعاون مع جميع الجهات الوطنية ذات الصلة بالفضاء كمؤسسات الاتصالات والأقمار الصناعية عبر تقديم الدعم الفني والاستشاري.<sup>(٤٦)</sup>

### الفرع الثاني:

## نبذة عن التطور التشريعي لاستكشاف الفضاء الخارجي في دولة الإمارات العربية المتحدة

إن المرسوم بقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٤ في شأن إنشاء وكالة الإمارات للفضاء، هو أول تشريع مباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة يختص بقوانين استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بالإضافة إلى ما سبقه من القوانين الإماراتية ذات الصلة بالفضاء الخارجي وهي كثيرة، يأتي في مقدمتها قوانين الاتصالات.

كما أن دولة الإمارات العربية المتحدة صادقت على عدد من الاتفاقيات الدولية فيما يخص أنشطة استخدام واستكشاف الفضاء الخارجي، سواء كانت تلك الاتفاقيات

(٤٤) مرسوم بقانون إتحادي رقم ١ لسنة ٢٠١٤، العدد خمسمائة وثمانية وستون من الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، السنة الرابعة والأربعون، ٦ أغسطس ٢٠١٤، صفحة ٩ - ١٥.

(٤٥) انظر الموقع الإلكتروني لصحيفة الإمارات اليوم، خبر منشور في تاريخ ٢١ - ١٠ - ٢٠١٤ بعنوان "محمد بن راشد شهد بناء أول مسبار عربي إسلامي: الإمارات تبدأ أولى خطواتها نحو المريخ"، متوفر على الرابط: <http://www.emaratayoum.com/local-section/other/2014-10-21-1.720219>.

(٤٦) انظر الموقع الإلكتروني لجريدة البيان، خبر منشور بتاريخ ٢٠ - ١٠ - ٢٠١٤ بعنوان "الإمارات تبدأ الخطوات العلمية لبناء أول مسبار عربي إسلامي يصل لكوكب المريخ"، متوفر على الرابط:

<http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2014-10-20-1.2225647>.

تحت مظلة الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى. فمن الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة ذات الصلة باستكشاف واستخدام الفضاء الخارجي والتي وقعتها دولة الإمارات العربية المتحدة "معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى"، و "اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية"، و "اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي".<sup>(٤٧)</sup>

ومن الاتفاقيات الدولية التي وقعتها دولة الإمارات العربية المتحدة الاتفاق المتعلق بالمنظمة الدولية لسواتل الاتصالات والشهير بـ "إتسو ١٩٧١"، وكذلك اتفاق المنظمة العربية للاتصالات الفضائية، المعروف بـ "عربسات ١٩٧٦" والمعدل في عام ١٩٩٠، واتفاقية المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتقلة، مع مرافقها "إمسو ١٩٧٦"، بالإضافة إلى دستور واتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات "اتصالات ١٩٩٢"،<sup>(٤٨)</sup> ولأغراض هذا البحث سيكون التركيز على الاتفاقيات ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي تحت مظلة الأمم المتحدة.

### المبحث الثاني:

#### الالتزامات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة

#### ذات الصلة بقوانين الفضاء الخارجي تحت مظلة الأمم المتحدة

يتناول هذا المبحث الالتزامات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة في حقل استكشاف الفضاء الخارجي بموجب ثلاث من معاهدات الأمم المتحدة وهي: اتفاقية الفضاء الخارجي واتفاقية المسؤولية واتفاقية التسجيل.

(٤٧) سيرد ذكرها بالتفصيل لاحقاً.  
(٤٨) مرجع سابق، ورد في هامش رقم 23.

## المطلب الأول: التزامات وحقوق دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب اتفاقية الفضاء الخارجي

إن معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى والتي تعرف كذلك باتفاقية "الفضاء الخارجي"، أنشئت في عام ١٩٦٧م. جاءت في قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٢٢٢٢ (د-٢١) واعتمدت في تاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٦، وفتح باب التوقيع عليها في ٢٧ يناير ١٩٦٧، وأصبحت سارية المفعول منذ ١٠ أكتوبر ١٩٦٧. وبلغ عدد الدول التي صادقت على الاتفاقية ١٠٣ دول، في حين وقعتها ولم تصادق عليها ٢٥ دولة.<sup>(٤٩)</sup>

جاءت الاتفاقية إيماناً من الأمم المتحدة بأن التعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء واستخدامه لأغراض سلمية سيسهم في إنماء التفاهم المتبادل بين الدول و توثيق العلاقات الودية بين الأمم والشعوب، بما يعود بالنفع على الإنسانية جمعاء.<sup>(٥٠)</sup> ووردت الاتفاقية في ١٧ مادة، وتسري على الأنشطة التي تبشرها الدول الأطراف في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، وتؤكد من خلالها على مسؤولية الدول عن تلك الأنشطة.<sup>(٥١)</sup>

ولقد انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة لاتفاقية الفضاء الخارجي بتاريخ ٤

(49) See Status on International Agreements relating to activities in outer space as at 1 January 2014 *supra* note 23.

المصادقة على المعاهدة يكون عبر وثيقة دولية تثبت بها الدولة الالتزام بالمعاهدة، وتصبح بموجبها ملزمة دولياً وداخلياً بتطبيقها، وتحدد دساتير الدول الإجراءات الوطنية لتصديق وتنفيذ المعاهدات الدولية، أما التوقيع على المعاهدة فيعبر به فقط عن رضى الدولة بمضمون المعاهدة دون الالتزام بها.  
(٥٠) مستندة إلى قرار ١٩٦٢ (د-١٨) في شأن إعلان المبادئ القانونية المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، والقرار ١٨٨٤ (د-١٨) الذي يدعو الدول إلى الامتناع عن وضع أية أجسام تحمل أية أسلحة نووية أو أي نوع آخر من أسلحة التدمير الشامل، والقرار ١١٠ (د-٢) والذي شجبت فيه الأمم المتحدة أي أعمال تشجع على خرق السلم أو أي عمل عدواني. انظر ديباجة اتفاقية الفضاء الخارجي. مرجع سابق ورد في هامش رقم ٢٦.  
(٥١) المادة الثالثة عشر من اتفاقية الفضاء الخارجي. مرجع سابق هامش رقم ٢٦.

أكتوبر ٢٠٠٠،<sup>(٥٢)</sup> وبانضمام دولة الإمارات العربية المتحدة ثبت لها عدد من الحقوق والتزمت بعدد من الالتزامات الدولية في مجال أنشطة استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي.

### الفرع الأول:

#### حقوق دولة الإمارات العربية المتحدة

##### بموجب اتفاقية الفضاء الخارجي

لقد أكدت الاتفاقية حق دولة الإمارات العربية المتحدة في استكشاف الفضاء الخارجي شأنها في ذلك شأن جميع دول العالم أياً كانت درجة نمائها، ويكون هذا الاستكشاف لتحقيق فائدة جميع البلدان، مع حرية إجراء الأبحاث العلمية والسعي نحو تحقيق التعاون الدولي في هذا الشأن.<sup>(٥٣)</sup> ويكون الحق في استكشاف الفضاء الخارجي مبنياً على قاعدة عدم جواز التملك القومي للفضاء بها في ذلك القمر أو أي من الأجرام السماوية الأخرى.<sup>(٥٤)</sup>

### الفرع الثاني:

#### التزامات دولة الإمارات العربية المتحدة

##### بموجب اتفاقية الفضاء الخارجي:

أما من حيث الالتزامات التي التزمت بها دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب اتفاقية الفضاء الخارجي، فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة التزامات رئيسية وهي: مراعاة القانون الدولي، ووجوب التعاون الدولي، وحالات تقوم فيها مسؤولية الدولة عن

(52) See United Nations office for disarmament Affairs, available at:

[http://disarmament.un.org/treaties/t/outer\\_space](http://disarmament.un.org/treaties/t/outer_space)

صادقها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في تاريخ ١٠ يوليو ٢٠٠٠، راجع مرسوم إتحادي رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٠م، في شأن معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى والاتفاقيتين المتعلقةتين بهذه الأنشطة، العدد ثلاثمائة وخمسون من الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، يوليو ٢٠٠٠م، صفحة ١٥٩-١٨٠.

(٥٣) المادة الأولى من اتفاقية الفضاء الخارجي.

(٥٤) المادة الثانية من اتفاقية الفضاء الخارجي.

أنشطتها في الفضاء الخارجي.

أولاً: مراعاة القانون الدولي:

على دولة الإمارات العربية المتحدة مراعاة قواعد القانون الدولي بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة،<sup>(٥٥)</sup> ومن هذا المنطلق تتعهد الدولة بعدم وضع أية أجسام تحمل أسلحة نووية أو أي نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل في الفضاء، ويقتصر استخدامها للفضاء الخارجي في الأغراض السلمية،<sup>(٥٦)</sup> وعلى دولة الإمارات العربية المتحدة اعتبار الملاحين الفضائيين بمثابة مبعوثي الإنسانية في الفضاء، ويجب عليها تقديم العون لهم، وإعادتهم سالمين إلى دولهم، إلى جانب التزامها بإعلام الأمين العام للأمم المتحدة أو الدول الأخرى عن أية ظاهرة كونية تكتشفها قد تعرض حياة الملاحين الفضائيين للخطر.<sup>(٥٧)</sup>

ثانياً: وجوب التعاون الدولي:

يجب على دولة الإمارات العربية المتحدة الحرص على التعاون الدولي في مباشرة أنشطة الفضاء الخارجي، ومراعاة تبادل المعلومات خصوصاً البيئية منها،<sup>(٥٨)</sup> ويجب عليها توفير التسهيلات اللازمة في حال طلبتها الدول الأخرى الأطراف لتسهيل مراقبة الأجسام الفضائية،<sup>(٥٩)</sup> وعلى دولة الإمارات العربية المتحدة موافاة الأمين العام للأمم المتحدة والمجتمع الدولي والأفراد بالمعلومات اللازمة عن طبيعة الأنشطة الفضائية الإماراتية وأهدافها ونتائجها.<sup>(٦٠)</sup> وإذا اقتضت بعض حالات التعاون أو الشكاوى تبادل زيارات بين الدول الأطراف في معاهدة الفضاء إلى المحطات والمنشآت

(٥٥) المادة الثالثة من اتفاقية الفضاء الخارجي.

(٥٦) المادة الرابعة من اتفاقية الفضاء الخارجي.

(٥٧) المادة الخامسة من اتفاقية الفضاء الخارجي. ويمكن القول بأن هذا الالتزام انطلقت بسببه الاتفاقية الثانية للأمم المتحدة حول إنقاذ الملاحين. سيرد تفصيلها لاحقاً.

(٥٨) المادة التاسعة من اتفاقية الفضاء الخارجي.

(٥٩) المادة العاشرة من اتفاقية الفضاء الخارجي.

(٦٠) المادة الحادية عشرة من اتفاقية الفضاء الخارجي.

والمعدات والمركبات الفضائية الموجودة على سطح القمر أو الأجرام الأخرى والتابعة لدولة أخرى طرف في المعاهدة، فيجب العمل على ذلك النوع من التعاون، مع مراعاة إرسال إعلان مسبق بزيارتهم.<sup>(٦١)</sup>

ثالثاً: قيام مسؤولية دولة الإمارات العربية المتحدة عن أنشطتها في الفضاء الخارجي: تقوم مسؤولية دولة الإمارات العربية المتحدة عن مباشرة الأنشطة الفضائية الإماراتية وفق مبادئ الأمم المتحدة حتى ولو تمت مباشرة تلك الأنشطة من أطراف غير حكومية، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومتها هي الملزمة بالإشراف ومتابعة ومراقبة الأنشطة وتنفيذ مواد الاتفاقية.<sup>(٦٢)</sup>

كما يكون على دولة الإمارات العربية المتحدة واجب المراقبة والولاية على الأجسام الفضائية المطلقة إلى الفضاء الخارجي والمقيمة في سجلها الوطني، وفي حال سقطت تلك الأجسام الفضائية في إقليم دولة أخرى يثبت لدولة الإمارات العربية المتحدة الحق في إسترجاعها، إذا تأكدت ملكيتها للجسم الفضائي بموجب تسجيلها لتلك الأجسام.<sup>(٦٣)</sup> كما أنها تكون مسؤولة عن الأضرار التي قد تلحق أية دولة أخرى أو أشخاصها الطبيعيين أو المعنويين بسبب الأجسام الفضائية التي تمتلكها الدولة أو التي يتم إطلاقها إلى الفضاء الخارجي من إقليمها.<sup>(٦٤)</sup>

### المطلب الثاني:

#### التزامات دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب اتفاقية المسؤولية

إن اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية والتي تعرف كذلك باتفاقية "المسؤولية"، أنشئت في عام ١٩٧٢م. جاءت في قرار الجمعية

(٦١) المادة الثانية عشرة من اتفاقية الفضاء الخارجي.  
(٦٢) المادة السادسة من اتفاقية الفضاء الخارجي. المواد السادسة والسابعة والثامنة جاءت انطلاقاً من الفقرة ٥ والفقرة ٨ من إعلان المبادئ، ومهدت لاتفاقية المسؤولية، لذلك سيرد تفصيل حالات المسؤولية الدولية عن أنشطة دولة الإمارات العربية المتحدة في الفضاء الخارجي في المطلب التالي عند الحديث عن اتفاقية المسؤولية.  
(٦٣) المادة الثامنة من اتفاقية الفضاء الخارجي.  
(٦٤) المادة السابعة من اتفاقية الفضاء الخارجي.



[د. أحمد الزعابي]

العمومية للأمم المتحدة رقم ٢٧٧٧ (د-٢٦) واعتمدت في تاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٧١، وفتح باب التوقيع عليها في ٢٩ مارس ١٩٧٢، وأصبحت سارية المفعول منذ ١ سبتمبر ١٩٧٢. وبلغ عدد الدول التي صادقت على الاتفاقية ٩١ دولة، في حين وقعتها بدون مصادقة ٢٢ دولة.<sup>(٦٥)</sup>

جاءت هذه الاتفاقية اعترافاً من الأمم المتحدة بما للإنسانية جمعاء من مصلحة مشتركة في استكشاف الفضاء، إلا أن هذا الاستكشاف قد لا يخلو من إحداث أضرار على الرغم من اتخاذ كافة التدابير الوقائية اللازمة، وسعيًا نحو توطيد علاقات التعاون الدولي في ميدان استكشاف الفضاء، جاءت ضرورة وضع قواعد وإجراءات دولية فعالة في شأن المسؤولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية.<sup>(٦٦)</sup> وجاءت هذه الاتفاقية في ٢٨ مادة.

ولقد انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة لاتفاقية المسؤولية بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠٠٠،<sup>(٦٧)</sup> وبانضمام دولة الإمارات العربية المتحدة للاتفاقية فإنها تلتزم بالتفصيل في الحالات التي تقوم بها مسؤوليتها الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية التي تمتلكها أو التي تم إطلاقها من إقليمها، والحالات التي تبرئها من قيام المسؤولية الدولية، ومن جانب آخر قد تكون دولة الإمارات العربية المتحدة هي الدولة المتضررة فيثبت لها الحق في المطالبة بالتعويض بموجب هذه الاتفاقية، وتكون طرق المطالبة بالتعويض حسب اتفاقية المسؤولية كما في الحالتين السابقتين: إذا كانت دولة الإمارات العربية المتحدة هي الدولة المطلقة والتي تسببت بالضرر، أو في حال إذا كانت دولة الإمارات العربية المتحدة هي الدولة المتضررة أي المطالبة، وذلك عبر الإشارة

(65) See Status on International Agreements relating to activities in outer space as at 1 January 2014 *supra* note 23.

(66) انظر ديباجة اتفاقية المسؤولية، مرجع سابق هامش ٢٨.

(67) See U.S. Department of State, Convention on International Liability for Damage Caused by Space Objects, available at <http://www.state.gov/documents/organization/81127.pdf>

صادقها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في تاريخ ١٠ يوليو ٢٠٠٠، راجع مرسوم إتحادي رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٠م، في شأن معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى والاتفاقيتين المتعلقةتين بهذه الأنشطة، مرجع سابق هامش ٥٢.

بمصطلحي الدولة المطلقة و الدولة المطالبة كما ورد في نص الاتفاقية.

وبموجب اتفاقية المسؤولية فإنه يقصد بالأضرار: الخسائر في الأرواح أو الإصابات الشخصية أو أي إضرار أخرى بالصحة، أو الخسارة أو الضرر الذي يلحق بممتلكات الدولة أو ممتلكات الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، أو ممتلكات المنظمات الحكومية الدولية،<sup>(٦٨)</sup> كما يشمل الإطلاق محاولة الإطلاق،<sup>(٦٩)</sup> ويشمل الجسم الفضائي أجزاءه، فضلاً عن المركبة التي أطلقتها،<sup>(٧٠)</sup> ويراد من مصطلح الدولة المطلقة: الدولة التي تطلق الجسم الفضائي أو التي يستخدم إقليمها أو منشأتها في الإطلاق.<sup>(٧١)</sup>

### الفرع الأول:

#### حالات قيام المسؤولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية:

يمكن تقسيم الحالات التي تقوم فيها مسؤولية الدول عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية التي تملكها إلى أربع حالات:

- ١- تكون الدولة المطلقة مسؤولة عن التعويض عن الأضرار التي يحدثها الجسم الفضائي على سطح الأرض أو في الطائرات في حال طيرانها.<sup>(٧٢)</sup>
- ٢- في حال حدث الضرر في مكان آخر غير سطح الأرض، لا تسأل الدولة المطلقة إلا عن الأضرار الناشئة عن خطئها أو خطأ أشخاص تابعين لها.<sup>(٧٣)</sup>
- ٣- في حال إصابة جسم فضائي أو أشخاص أو أموال على متنه في مكان غير سطح الأرض نتيجة لأضرار أحدثها جسم فضائي تابع لدولة أخرى، وتسببت تلك الإصابة بأضرار لدولة ثالثة أو أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين لها، تكون الدولتان

(٦٨) كما عرفتها المادة الأولى من اتفاقية المسؤولية فقرة (أ).

(٦٩) المادة الأولى من اتفاقية المسؤولية فقرة (ب).

(٧٠) المادة الأولى من اتفاقية المسؤولية فقرة (د).

(٧١) المادة الأولى من اتفاقية المسؤولية فقرة (ج) بند (١ و ٢). وتعامل المنظمات الدولية معاملة الدول في حال إطلاقها لأجسام فضائية بموجب المادة ٢٢ من هذه الاتفاقية.

(٧٢) المادة الثانية من اتفاقية المسؤولية.

(٧٣) المادة الثالثة من اتفاقية المسؤولية.

الأوليان مسؤولتين بالتكافل والتضامن في مواجهة الدولة الثالثة عما يلي: (٧٤)  
أ- إذا كانت الأضرار قد حدثت على سطح أرض الدولة الثالثة أو على طائرة تابعة لها أثناء طيرانها.

ب- إذا كانت الأضرار لجسم فضائي تابع لدولة ثالثة موجود على غير سطح الأرض، فيكون التعويض مبنياً على أساس وجود خطأ من جانب أي من الدولتين أو أشخاص تابعين لهما.

وتطبق حالة التكافل والتضامن بحيث يوزع عبء التعويض عن الضرر بين الدولتين الأوليين بنسبة خطأ كل منهما، فإذا لم يتيسر تحديد النسبة وزع العبء بالتساوي بينهما، دون إخلال بحق الدولة الثالثة في اللجوء إلى أي من الدولتين بكامل مبلغ التعويض نتيجة للتضامن. (٧٥)

#### ٤- المسؤولية في حال الاشتراك في الإطلاق:

إذا اشتركت دولتان أو أكثر في إطلاق جسم فضائي تكون هذه الدول مسؤولة بالتضامن والتكافل عن أي أضرار تنشأ عن ذلك، (٧٦) وتعتبر الدولة التي يستخدم إقليمها أو تستخدم منشآتها في إطلاق جسم فضائي مشتركة في عملية الإطلاق المشتركة. (٧٧)

ويكون لأي من الدول المطلقة التي تدفع تعويضاً عن الأضرار الحق في الرجوع على سائر المشتركين في الإطلاق، ويمكن للدول المشتركة الاتفاق ابتداءً على نسبة مسؤولية كل منهم عن الأضرار المحتملة النشوء عن إطلاق الجسم الفضائي، ولا يحتاج بهذا الاتفاق في مواجهة أية دولة (ثالثة) مضرورة إذا أرادت استعمال حقها في اللجوء المباشر إلى أحد الأطراف ومطالبته بكامل مبلغ التعويض. (٧٨)

(٧٤) المادة الرابعة من اتفاقية المسؤولية فقرة ١.

(٧٥) المادة الرابعة من اتفاقية المسؤولية فقرة ٢.

(٧٦) المادة الخامسة من اتفاقية المسؤولية فقرة ١.

(٧٧) المادة الخامسة من اتفاقية المسؤولية فقرة ٣.

(٧٨) المادة الخامسة من اتفاقية المسؤولية فقرة ٢.

## الفرع الثاني:

### حالات الإبراء من المسؤولية وعدم تطبيق الاتفاقية:

تبرأ مسؤولية الدولة المطلقة إذا أثبتت أن الأضرار نشأت إما كلياً أو جزئياً عن إهمال جسيم أو فعل متعمد أو تقصير من جانب الدولة المدعية أو أشخاصها الطبيعيين أو المعنويين الذين تمثلهم.<sup>(٧٩)</sup> ولا يكون ثمة إبراء إذا كانت الأضرار نشأت عن نشاطات باشرتها الدولة المطلقة وكانت غير متفقة مع القانون الدولي.<sup>(٨٠)</sup>

ولا تسري نصوص هذه الاتفاقية إذا كان الضرر قد وقع على مواطني الدولة المطلقة، أو وقع على مواطنين أجانب أثناء مشاركتهم في تسيير الجسم الفضائي من وقت إطلاقه وحتى هبوطه.<sup>(٨١)</sup>

## الفرع الثالث:

### من يملك الحق في مقاضاة الدولة المطلقة؟

يمكن القول إن هناك ثلاثة مبادئ تحكم أحقية الدول في مطالبة الدولة المطلقة للأجسام الفضائية بالتعويض عن الأضرار التي أحدثتها تلك الأجسام الفضائية.<sup>(٨٢)</sup>

١ - مبدأ الجنسية: يجوز للدولة المتضررة أو التي لحق أشخاصها الطبيعيون أو المعنويون أي ضرر من الجسم الفضائي، مطالبة الدولة المطلقة بالتعويض عن تلك الأضرار.

٢ - مبدأ الإقليم: إذا لم تقدم دولة الجنسية أية مطالبة، جاز لدولة أخرى أن تتقدم بمطالبة الدولة المطلقة عن الأضرار التي قد يكون تلقاها في إقليمها أي أشخاص طبيعيين أو معنويين من غير مواطنيها.

٣ - مبدأ الإقامة الدائمة: إذا لم تقم دولة الجنسية أو دولة الإقليم بمطالبة الدولة

(٧٩) المادة السادسة من اتفاقية المسؤولية.

(٨٠) المادة السابقة.

(٨١) المادة السابعة من اتفاقية المسؤولية.

(٨٢) المادة الثامنة من اتفاقية المسؤولية.

المطلقة أو إعلان نيتها المطالبة، فيجوز لأية دولة أخرى أن تقدم مطالبة للدولة المطلقة عن الأضرار التي يكون قد تلقاها أشخاص مقيمون فيها بصورة دائمة.

#### الفرع الرابع: طرق المطالبة بالتعويض:

أولاً: المطالبة بطريق التقاضي:

##### ١ - طريقة تقديم المطالبة؟

تقدم المطالبة بالطرق الدبلوماسية، فإذا لم تكن الدولة المطالبة محتفظة بعلاقات دبلوماسية مع الدولة المطلقة، فللدولة المطالبة أن ترجو دولة أخرى تقديم المطالبة إلى الدولة المطلقة أو تمثيل مصالحها، كما يجوز للدولة المطالبة أن تقدم مطالباتها بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة، بشرط أن تكون الدولتان -المطالبة والمطلقة- من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.<sup>(٨٣)</sup>

##### ٢ - سقوط الدعوى:

أ- التقادم الزمني:

يكون تقديم المطالبة خلال سنة من تاريخ حدوث الضرر.<sup>(٨٤)</sup> ولكن في حال عدم علم الدولة بوقوع الضرر أو عدم تحديد الدولة المطلقة، يكون تقديم المطالبة خلال سنة من تاريخ علمها بالوقائع المشار إليها سابقاً، إلا أنه لا يجوز بأية حال من الأحوال أن تتجاوز المهلة سنة واحدة من التاريخ الذي يكون من المعقول أن يفترض فيه علم تلك الدولة بالوقائع، لو حرصت الحرص المنتظر على العلم بها.<sup>(٨٥)</sup>

وتطبق المدد السابقة، على جميع الأحوال حتى لو لم يحدد كامل الأضرار، إلا أنه يحق للدولة المطالبة تعديل طلباتها وتقديم وثائقها، بعد انقضاء الآجال المذكورة، وذلك

(٨٣) المادة التاسعة من اتفاقية المسؤولية.

(٨٤) المادة العاشرة من اتفاقية المسؤولية فقرة ١.

(٨٥) المادة العاشرة من اتفاقية المسؤولية فقرة ٢.

خلال سنة واحدة من تاريخ معرفة كامل الأضرار.<sup>(٨٦)</sup>

### ب- سبق الفصل في الدعوى:

كما أنه لا يشترط لجواز تقديم مطالبة إلى الدولة المطلقة البدء بعد استنفاد طرق الرجوع المحلية،<sup>(٨٧)</sup> غير أنه لا يمكن إعادة مطالبة الدولة المطلقة بدعوى جديدة مستندة إلى هذه الاتفاقية أو غيرها من الاتفاقيات الملزمة، إذا كان قد سبق الفصل في الدعوى لدى محاكم الدول المطلقة.<sup>(٨٨)</sup>

### ٣- مقدار التعويض:

يحدد مقدار التعويض وفقاً للقانون الدولي ومبادئ العدل والإنصاف بحيث يكون مقدار التعويض كافياً لإعادة الشيء المضرور إلى ما كان عليه (أو يمكن أن يوجد عليه) لو لم تقع الأضرار.<sup>(٨٩)</sup> ويدفع التعويض بعملة الدولة المطالبة، أو عملة الدولة المطلقة في حال طلبتها الدولة المطالبة، ما لم يوجد اتفاق بين الدولتين على خلاف ذلك.<sup>(٩٠)</sup> وإذا كانت الأضرار الناتجة عن الجسم الفضائي تشكل خطراً واسع النطاق، فللدول أطراف الاتفاقية تقديم المساعدة إلى الدولة المطالبة لاسيما الدولة المطلقة، ولا تخل تلك المساعدات في حق الدولة المطالبة في المطالبة بحقوقها التي تقرها هذه الاتفاقية.<sup>(٩١)</sup>

### ثانياً: المطالبة عن طريق لجنة لتسوية المطالبات (التحكيم):

إذا لم يتم الوصول إلى تسوية للمطالبة عن طريق المفاوضات الدبلوماسية خلال سنة من تاريخ قيام الدولة المطالبة بإشعار الدولة المطلقة بتقديم مستندات المطالبة، يشكل الطرفان لجنة لتسوية المطالبات وذلك بناءً على طلب أي منهما.<sup>(٩٢)</sup>

(٨٦) المادة العاشرة من اتفاقية المسؤولية فقره ٣.

(٨٧) المادة الحادية عشرة من اتفاقية المسؤولية فقره ١.

(٨٨) المادة الحادية عشرة من اتفاقية المسؤولية فقره ٢.

(٨٩) المادة الثانية عشرة من اتفاقية المسؤولية.

(٩٠) المادة الثالثة عشرة من اتفاقية المسؤولية.

(٩١) المادة الحادية والعشرين من اتفاقية المسؤولية.

(٩٢) المادة الرابعة عشرة من اتفاقية المسؤولية.

## ١ - إجراءات تعيين لجنة تسوية المطالبات:

تشكل لجنة لتسوية المطالبات من ثلاثة أشخاص تعيين الدولة المطالبة أحدهما، وتعين الدولة المطلقة الثاني، وتشترك الدولتان في تعيين الثالث ويكون الأخير رئيساً للجنة، على أن تقوم كلا الدولتين الطرفين بهذا التعيين خلال مهلة شهرين من تاريخ طلب إنشاء لجنة تسوية المطالبات.<sup>(٩٣)</sup> فإذا انقضت أربعة أشهر ولم يتوصل الطرفان إلى اتفاق لتعيين رئيس اللجنة جاز لأي من الطرفين أن يرجو الأمين العام للأمم المتحدة تعيين رئيس للجنة خلال مدة إضافية مقدارها شهران.<sup>(٩٤)</sup>

وإذا تخلفت إحدى الدولتين الطرفين عن إجراء التعيين الذي يترتب عليها إجراؤه خلال مدة الشهرين، جاز لرئيس اللجنة بناءً على طلب الدولة الطرف الآخر أن يشكل لجنة منفردة العضوية تتألف من شخصه.<sup>(٩٥)</sup> وإذا شغل مكان أي عضو يتم تعيين عضو آخر مكانه بنفس الإجراءات المتبعة في تعيين الطرف الأصلي.<sup>(٩٦)</sup> وتقرر اللجنة لذاتها إجراءاتها الخاصة ومكان اجتماعها وشؤونها الإدارية<sup>(٩٧)</sup> وتصدر قراراتها بالأغلبية.<sup>(٩٨)</sup>

ولا يجوز أن يزيد عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة بأي حال من الأحوال حتى لو تعددت الدول المطالبة أو الدول المطلقة، بيد أنه في هذه الحالة يكون لتلك الدول (سواء دول في موقف المطالب أو المطلق) الحق مجتمعة في تعيين عضو اللجنة الذي يمثلهم مجتمعين. ويتبع في حالة تعدد الدول المطالبة أو الدول المطلقة ذات القواعد السابقة لتعيين أعضاء اللجنة أو حال تخلف تعيينهم.<sup>(٩٩)</sup>

(٩٣) المادة الخامسة عشرة من اتفاقية المسؤولية ١.

(٩٤) المادة الخامسة عشرة من اتفاقية المسؤولية ٢.

(٩٥) المادة السادسة عشرة من اتفاقية المسؤولية ١.

(٩٦) المادة السابقة فقرة ٢.

(٩٧) المادة السابقة فقرة ٣ و ٤.

(٩٨) المادة السابقة فقرة ٥.

(٩٩) المادة السابعة عشرة من اتفاقية المسؤولية.

## ٢- أحكام لجنة تسوية المطالبات:

تبت لجنة تسوية المطالبات في صحة طلب التعويض وتحدد مقداره إن كان واجباً،<sup>(١٠٠)</sup> بحيث تتبع قواعد القانون الدولي والإنصاف والعدالة ويكون مقدار التعويض مناسباً لإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل حدوث الضرر.<sup>(١٠١)</sup>

وللدول الأطراف الحق عند تعيين لجنة الاتفاق على إلزامية قراراتها أو اعتبارها مجرد توصيات، فإذا تم الاتفاق المسبق بين طرفي النزاع على إلزامية قرار اللجنة، فإنه يعتبر إلزامياً ونهائياً، وإلا اعتبر الحكم النهائي ذا طابع التوصيات. وفي جميع الأحوال لا بد أن يكون قرار اللجنة مسبباً،<sup>(١٠٢)</sup> ويصدر القرار بأسرع وقت ممكن وغير مغل بسير العدالة وفي مدة أقصاها سنة من تاريخ إنشاء اللجنة،<sup>(١٠٣)</sup> وعلى اللجنة نشر قراراتها وأحكامها وتسليم نسخ مصدقة منه إلى طرفي المطالبة و إلى الأمين العام للأمم المتحدة.<sup>(١٠٤)</sup> وتوزع مصاريف اللجنة بالتساوي على طرفي المطالبة ما لم يوجد اتفاق على خلاف ذلك.<sup>(١٠٥)</sup>

## المطلب الثالث:

## التزامات دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب اتفاقية التسجيل:

إن اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي والتي تعرف كذلك باتفاقية "التسجيل"، أنشئت في عام ١٩٧٥ م. جاءت في قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٥ (د-٢٩) واعتمدت في تاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٧٤، وفتح باب التوقيع عليها في ١٤ يناير ١٩٧٥، وأصبحت سارية المفعول منذ ١٥ سبتمبر ١٩٧٦. وبلغ عدد الدول التي صادقت على الاتفاقية ٦٠ دولة، في حين وقعت عليها أربع دول من

(١٠٠) المادة الثامنة عشرة من اتفاقية المسؤولية.

(١٠١) المادة التاسعة عشر من اتفاقية المسؤولية فقرة ١.

(١٠٢) المادة السابقة فقرة ٢.

(١٠٣) المادة السابقة فقرة ٣.

(١٠٤) المادة السابقة فقرة ٤.

(١٠٥) المادة العشرين من اتفاقية المسؤولية.



[د. أحمد الزعابي]

دون تصديق.<sup>(١٠٦)</sup>

جاءت الاتفاقية إيماناً من الأمم المتحدة بضرورة وجود نظام إلزامي دقيق لتسجيل الأجسام الفضائية، ليعمل كسجل مركزي للأجسام التي أطلقت في الفضاء، يوفر المعلومات وتمد بها الدول في حال الاستدلال على الأجسام الفضائية، وذلك كتطبيق عملي لقواعد قانون الفضاء التي نصت على وجوب تسجيل الأجسام الفضائية.<sup>(١٠٧)</sup> جاءت أحكام هذه الاتفاقية في اثني عشرة مادة، لتحدد أنواع سجلات الأجسام الفضائية، والمعلومات الواجب تسجيلها والتشجيع على التعاون الدولي في هذا المجال. ولقد انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة لاتفاقية التسجيل بتاريخ ٧ نوفمبر ٢٠٠٠،<sup>(١٠٨)</sup> وبانضمام دولة الإمارات العربية المتحدة للاتفاقية أسست الدولة سجلاً لتسجيل الأجسام الفضائية التي تملكها، وقامت في كثير من المناسبات السابقة بموافاة الأمين العام للأمم المتحدة بمعلوماتها.<sup>(١٠٩)</sup>

(106) See Status on International Agreements relating to activities in outer space as at 1 January 2014 *supra* note 23.

(١٠٧) جاء النص على وجوب تسجيل الأجسام الفضائية في المادة الثامنة من اتفاقية الفضاء الخارجي والمادة الخامسة في اتفاقية الإنقاذ (لرد الأجسام الفضائية)، والمادة الأولى لاتفاقية المسؤولية لمعرفة الدول المعلقة وملكية الأجسام الفضائية التي سببت الأضرار. مراجع سابقة، انظر الهوامش ٢٦ و ٢٧ و ٢٨.

(108) United Nations, Treaty Collection, [https://treaties.un.org/pages/ViewDetailsIII.aspx?src=TREATY&mtdsg\\_no=XXIV~1&chapter=24&Temp=mtsg3&lang=en#3](https://treaties.un.org/pages/ViewDetailsIII.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XXIV~1&chapter=24&Temp=mtsg3&lang=en#3)

صادقها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في تاريخ ١٠ يوليو ٢٠٠٠، راجع مرسوم إتحادي رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٠م، في شأن معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى والاتفاقيتين المتعلقتين بهذه الأنشطة، مرجع سابق هامش ٥٢.

(١٠٩) على سبيل المثال لا الحصر، تسجيل القمر الفضائي الثريا ١، راجع الأمم المتحدة، لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، معلومات مقدمة وفقاً لاتفاقية تسجيل الأجسام الفضائية المطلقة في الفضاء الخارجي: مذكرة شفوية مؤرخة في ١٦ إبريل ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة (فيينا)، ST/SG/SER.E/390

## الفرع الأول:

## أنواع سجلات الأجسام الفضائية

إن سجلات الأجسام الفضائية التي نصت عليها اتفاقية التسجيل نوعين، النوع الأول يخص السجلات الوطنية، والنوع الثاني سجل عند الأمين العام للأمم المتحدة.

بالنسبة للسجلات الوطنية، فيجب على كل دولة ترغب في إرسال جسم إلى مدار أرضي أو ما وراءه، أن تتخذ سجلاً مناسباً، تتكفل بحفظه، وتقوم بإعلام الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء هذا السجل.<sup>(١١٠)</sup> وتحدد تلك الدول أحوال حفظ هذا السجل.<sup>(١١١)</sup>

وإذا وجدت دولتان تطلقان جسماً فضائياً واحداً فعليهما تسجيله في سجل كل منهما، أو الاتفاق على تسجيله في سجل أحدهما، دون الإخلال بأحكام المادة الثامنة من اتفاقية الفضاء الخارجي.<sup>(١١٢)</sup>

أما الأمين العام للأمم المتحدة فيقوم بحفظ سجل به معلومات الأجسام الفضائية،<sup>(١١٣)</sup> ويباح الاطلاع على هذا السجل.<sup>(١١٤)</sup>

## الفرع الثاني:

## المعلومات التي يجب تسجيلها

تزود الدول الأطراف الأمين العام للأمم المتحدة بالمعلومات عن الأجسام الفضائية المقيمة في السجل في أسرع وقت ممكن،<sup>(١١٥)</sup> وتزود من آن لآن آخر أية معلومات إضافية عن الجسم الفضائي،<sup>(١١٦)</sup> ويتم تزويد الأمين العام للأمم المتحدة كذلك بالمعلومات عن

(١١٠) المادة الثانية فقرة ١ من اتفاقية التسجيل. مرجع سابق هامش رقم ٢٩.

(١١١) المادة الثانية فقرة ٣ من اتفاقية التسجيل. تسمى الدولة المطلقة المقيد الجسم الفضائي في سجلها بـ "دولة التسجيل" إستناداً إلى المادة الأولى من هذه الاتفاقية.

(١١٢) المادة الثانية فقرة ٢ من اتفاقية التسجيل.

(١١٣) المادة الثالثة فقرة ١ من اتفاقية التسجيل.

(١١٤) المادة الثالثة فقرة ٢ من اتفاقية التسجيل.

(١١٥) المادة الرابعة فقرة ١ من اتفاقية التسجيل.

(١١٦) المادة الرابعة فقرة ٢ من اتفاقية التسجيل.

الأجسام التي سبق إرسالها إلى الفضاء.<sup>(١١٧)</sup>  
وتقييد المعلومات التالية عن كل جسم فضائي:

- أ- اسم الدولة أو الدول المطلقة.
- ب- تسمية دالة على الجسم الفضائي و رقم تسجيله.
- ج- تاريخ إطلاقه و الإقليم أو المكان الذي أطلق منه.
- د- معالم مداره الأساسية بما فيها:
  - ١ - الفترة العقدية.
  - ٢ - الميل.
  - ٣ - الأوج.
  - ٤ - الحضيض.

هـ - الوظيفة العامة للجسم الفضائي.

وإذا تم الإطلاق الفعلي للجسم الفضائي إلى مدار أرضي أو ما وراءه، وجب إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بذلك، ويقوم الأمين العام للأمم المتحدة بقييد هذا الإخطار في سجله.<sup>(١١٨)</sup>

إن اتفاقية التسجيل تسعى إلى تحديد ملاك الأجسام الفضائية والاستدلال عليها، خصوصاً في الحالات التي يتسبب فيها سقوط هذه الأجسام الفضائية بأضرار لدول أو أشخاصها الطبيعيين أو الاعتباريين، ولكن في حال لم تتمكن الدول رغم تطبيقها لهذه الاتفاقية من الاستدلال على الجسم الفضائي، كان على الدول الأخرى الأطراف في هذه المعاهدة الاستجابة بأقصى درجة ممكنة ومساعدة الدولة الراغبة في الاستدلال، أو إذا طلب الأمين العام للأمم المتحدة، وذلك بشروط معقولة وعادلة، ويجب على الدولة

(١١٧) المادة الرابعة فقرة ٣ من اتفاقية التسجيل.

(١١٨) المادة الخامسة من اتفاقية التسجيل.

طالبة الاستدلال تمكين الدول الأعضاء الأخرى من المعلومات عن الأحداث و وقت وقوعها وطبيعتها وظروفها.<sup>(١١٩)</sup>

### المبحث الثالث:

المعاهدات الدولية المعنية باستكشاف الفضاء

التي لم تنضم إليها دولة الإمارات العربية المتحدة

يتناول هذا المبحث معاهدات الأمم المتحدة في شأن الفضاء الخارجي والتي لم تنضم إليها دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي: اتفاق الإنقاذ واتفاق القمر.

### المطلب الأول:

اتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين

ورد الأجسام المطلقة إلى الفضاء

إن اتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة إلى الفضاء والذي يعرف كذلك باتفاقية "الإنقاذ"، أنشئ في عام ١٩٦٨ م. ولقد ورد الاتفاق في قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٢٣٤٥ (د-٢٢) واعتمد في تاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٧، وفتح باب التوقيع عليه في ٢٢ إبريل ١٩٦٨، وأصبح ساري المفعول منذ ٣ ديسمبر ١٩٦٨. وبلغ عدد الدول التي صادقت على الاتفاقية ٩٤ دولة، في حين وقعتها بدون تصديق ٢٤ دولة.<sup>(١٢٠)</sup>

جاء هذا الاتفاق كدعوة إنسانية صادقة من الأمم المتحدة بضرورة تعزيز التعاون الدولي والتأكيد بشيء من التفصيل للواجب المتفق عليه في الفقرة التاسعة من "إعلان المبادئ القانونية المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه"، والمادة الخامسة من "معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان

(١١٩) المادة السادسة من اتفاقية التسجيل.

(120) See Status on International Agreements relating to activities in outer space as at 1 January 2014 *supra* note 23.

[د. أحمد الزعابي]

استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى " حول تزويد الملاحين الفضائيين بكل مساعدة ممكنة عند حصول أي حادث أو محنة أو هبوط اضطراري، وإلى المبادرة إلى إعادة الملاحين سالمين إلى دولهم ورد الأجسام الفضائية. جاء هذا الاتفاق في ١٠ مواد.

ولقد بني الاتفاق على قسمين، بين في الأول حالة هبوط الملاحين الفضائيين ، أما الحالة الثانية فهي هبوط جسم فضائي أو جزء من أجزائه:  
الفرع الأول:

#### حالة الملاحين الفضائيين

أولاً: وجوب الإعلان عن أي حادث للملاحين الفضائيين:

تلتزم الدول المتعاقدة التي تعلم بحدوث أي حادث للملاحين الفضائيين أو هبطوا اضطرارياً سواءً في إقليمها أو في أعالي البحار أو في إقليم دولة أخرى، بالإعلان عن هذا الخبر أولاً على الملأ في جميع وسائل الاتصال، وثانياً بإخطار الأمين العام للأمم المتحدة.<sup>(١٢١)</sup>

ثانياً: وجوب القيام بالتدابير اللازمة:

١ - في حالة هبوط الملاحين الفضائيين اضطرارياً في إقليم الدولة المتعاقدة:

يجب على الدول التي يهبط فيها الملاحون الفضائيون القيام بالتدابير اللازمة لإنقاذهم وتزويدهم بكل أنواع المساعدة، وإعلام السلطة المطلقة -وهي الدولة أو المنظمة الحكومية التي أطلقتهم إلى الفضاء<sup>(١٢٢)</sup>- وكذلك إعلام الأمين العام للأمم المتحدة بالتدابير التي يقومون بها، وإذا استدعت عملية البحث والإنقاذ وجوب التعاون الدولي بين الدولة المتعاقدة والدولة المطلقة فيفتح لذلك المجال على أن يكون

(١٢١) المادة ١ من اتفاقية الإنقاذ، مرجع سابق هامش رقم ٢٧.

(١٢٢) كما عرفتها المادة السادسة من اتفاقية الإنقاذ.

حق الإشراف للدولة المتعاقدة التي حدث الهبوط في إقليمها.<sup>(١٢٣)</sup>

٢- في حالة إذا ما كان الهبوط في أعالي البحار أو أية دولة أخرى غير إقليم الدولة المتعاقدة:

إذا كان الهبوط في أعالي البحار أو أية دولة أخرى غير إقليم الدولة المتعاقدة ، وكانت الدولة المتعاقدة التي علمت بهذا الهبوط قادرة على تقديم المساعدة السريعة لإنقاذ الملاحين، فعليها القيام وجوباً بهذه المساعدة بالإضافة إلى إعلام الدولة التي أطلقت الملاحين إلى الفضاء والأمين العام للأمم المتحدة.<sup>(١٢٤)</sup>

وسواءً حدث الهبوط في إقليم دولة أو في أعالي البحار، يجب إعادة الملاحين الفضائيين سريعاً إلى الدولة التي أطلقتهم.<sup>(١٢٥)</sup>

### الفرع الثاني:

#### حالة الأجسام الفضائية

تلتزم الدول المتعاقدة التي تعلم أو تكتشف أي جسم فضائي عاد إلى الأرض بإعلام السلطة المطلقة والأمين العام للأمم المتحدة.<sup>(١٢٦)</sup> كما تلتزم الدول المتعاقدة التي اكتشفت الأجسام الفضائية باتخاذ التدابير اللازمة لإعادة تلك الأجسام الفضائية أو أجزائها إلى الدولة المطلقة،<sup>(١٢٧)</sup> وتلتزم الدول بتقديم البيانات الشبوتية اللازمة عند طلبها،<sup>(١٢٨)</sup> وفي حال شعرت الدولة المتعاقدة - التي هبطت الأجسام الفضائية في إقليمها - بخطورة تلك الأجسام الفضائية فعليها إعلام الدولة المطلقة والتعاون باتخاذ التدابير اللازمة لإزالة أي خطر محتمل يهدد بالضرر،<sup>(١٢٩)</sup> وفي كل الحالات تتحمل

(١٢٣) المادة ٢ من اتفاقية الإنقاذ.

(١٢٤) المادة ٣ من اتفاقية الإنقاذ.

(١٢٥) المادة ٤ من اتفاقية الإنقاذ.

(١٢٦) المادة ٥ فقرة ١ من اتفاقية الإنقاذ.

(١٢٧) المادة ٥ فقرة ٢ من اتفاقية الإنقاذ.

(١٢٨) المادة ٥ فقرة ٣ من اتفاقية الإنقاذ.

(١٢٩) المادة ٥ فقرة ٤ من اتفاقية الإنقاذ.

الدولة المطلقة للجسم الفضائي النفقات المترتبة على تنفيذ الالتزامات المتعلقة باسترجاع ورد الجسم الفضائي أو أي جزء من أجزائه.<sup>(١٣٠)</sup>

### المطلب الثاني:

#### الاتفاق المنظم لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى

إن الاتفاق المنظم لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى والذي يعرف كذلك "باتفاق القمر"، أنشئ في عام ١٩٧٩ م. وجاء في قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٦٨/٣٤ واعتمد في تاريخ ٥ ديسمبر ١٩٧٩، وفتح باب التوقيع عليه في ١٨ ديسمبر ١٩٧٩، وأصبح ساري المفعول منذ ١١ يوليو ١٩٨٤، وبلغ عدد الدول التي صادقت على الاتفاق ١٥ دولة، في حين وقعتها ٤ دول فقط.<sup>(١٣١)</sup>

وجاءت الاتفاقية إيماناً من الأمم المتحدة بما لاستكشاف القمر من فوائد يمكن أن تجنبها الإنسانية وحرصاً من المنظمة على أن تحول دون أن يكون القمر منطقة نزاع دولي، ورغبة منها في النهوض بمزيد من التعاون الدولي في استكشاف واستخدام القمر وغيره من الأجرام السماوية، بحيث يكون الاتفاق هو المحدد والمطور للقواعد الدولية المتعلقة باستكشاف القمر وغيره من الأجرام السماوية.

ولقد وردت الاتفاقية في ٢١ مادة، ويشمل نطاق تطبيق الاتفاقية استكشاف القمر والأجرام السماوية في المجموعة الشمسية غير كوكب الأرض،<sup>(١٣٢)</sup> ويعتبر كجزء من القمر مداراته وغيرها من المسارات المارة حوله أو المتجهه إليه.<sup>(١٣٣)</sup> ويدخل في نطاق هذه الاتفاقية المواد الأرضية التي تصل إلى سطح الأرض بوسائل طبيعية.<sup>(١٣٤)</sup>

(١٣٠) المادة ٥ فقرة ٥ من اتفاقية الإنقاذ.

(131) See Status on International Agreements relating to activities in outer space as at 1 January 2014 *supra* note 23.

(١٣٢) المادة ١ فقرة ١ من اتفاق القمر، مرجع سابق هامش رقم ٣٠.

(١٣٣) المادة ١ فقرة ٢ من اتفاق القمر.

(١٣٤) المادة ١ فقرة ٣ من اتفاق القمر.

## الفرع الأول: حقوق الدول الأطراف بموجب اتفاقية القمر

أولاً: الحق في استكشاف واستخدام القمر:

يستخدم القمر في الأغراض السلمية فقط،<sup>(١٣٥)</sup> ويكون الحق في استخدام واستكشاف القمر ثابتاً للبشرية جمعاء، بغض النظر عن درجة نهاء وتطور الدول،<sup>(١٣٦)</sup> كما يحق لجميع الدول دون تمييز بينها إجراء أي دراسة علمية على سطح القمر،<sup>(١٣٧)</sup> ويجب على الدول الأطراف التعاون في كل ما يخص الأنشطة المتعلقة باستكشاف القمر واستخدامه، سواء كان هذا التعاون على أساس أممي أو ثنائي أو منظمات دولية.<sup>(١٣٨)</sup>

و يعتبر القمر وموارده الطبيعية تراثاً مشتركاً للبشرية<sup>(١٣٩)</sup> وبالتالي لا يجوز التملك الوطني للقمر بدعوى فرض السيادة أو الاستخدام أو الاحتلال أو أي وسائل أخرى،<sup>(١٤٠)</sup> كما لا يصبح سطح القمر أو باطنه أو أي جزء منه أو موارده الطبيعية مملوكة لأية دولة أو منظمة حكومية أو غير حكومية أو أي شخص،<sup>(١٤١)</sup> ولا يعتبر إنشاء المنشآت أو المحطات أو وضع العمال والمعدات والمركبات تملكاً للمكان على سطح القمر،<sup>(١٤٢)</sup> بيد أن ملكية الدول ولايتها على مركباتها ومحطاتها ومرافقها ومنشآتها ومعدات، يعد حقاً أصيلاً للدول ولا يتأثر بمبدأ عدم جواز تملك القمر،<sup>(١٤٣)</sup> كما يثبت

(١٣٥) المادة ٣ فقرة ١ من اتفاق القمر.

(١٣٦) المادة ٤ فقرة ١ و المادة ١١ فقرة ٤ من اتفاقية القمر.

(١٣٧) المادة ٦ فقرة ١ من اتفاق القمر.

(١٣٨) المادة ٤ فقرة ٢ من اتفاق القمر.

(١٣٩) المادة ١١ فقرة ١ من اتفاق القمر.

(١٤٠) المادة ١١ فقرة ٢ من اتفاق القمر.

(١٤١) المادة ١١ فقرة ٣ من اتفاق القمر، وهذا تأكيد على ما جاء في الفقرة الثالثة من إعلان المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه.

(١٤٢) المرجع السابق، ولم تمنع الفقرة أو تقف ضد إرادة الدول في حال أنشأت نظاماً دولياً ينظم إستغلال موارد القمر ويقر تملك الدول لها. سيرد تفصيلها لاحقاً في الالتزام السابع بموجب اتفاق القمر.

(١٤٣) المادة ١٢ فقرة ١ من اتفاق القمر، وفي حال العثور على أية أجسام فضائية أو مركبات أو منشآت أو محطات أو معدات أو أجزاء منها على سطح القمر تابعة لدول أخرى، تطبق أحكام معاهدة الإنقاذ خصوصاً المادة ٥ منها.



للدول حق الولاية على عمالها والسيطرة عليهم،<sup>(١٤٤)</sup> وولاية الدول على الأنشطة الوطنية على سطح القمر حتى لو قامت بها جهات غير حكومية.<sup>(١٤٥)</sup>

ويمكن أن تكون الاستكشافات أو استخدامات القمر في أي مكان منه سواء على سطحه أو تحت سطحه،<sup>(١٤٦)</sup> وفي هذا الصدد يجوز للدول إنزال أجسام فضائية أو مركبات فضائية على سطح القمر وإطلاقها منه<sup>(١٤٧)</sup> ويحق للدول أن تضع عاملها أو معداتها أو مركباتها الفضائية أو تشيئ محطات أو منشآت ومرافق على سطح القمر أو تحته،<sup>(١٤٨)</sup> ويكفل حق حرية نقل وانتقال العمال والمركبات والأجسام الفضائية والمعدات والمنشآت والمحطات فوق سطح القمر أو تحته.<sup>(١٤٩)</sup> وأما بالنسبة للمحطات الفضائية، فيجوز للدول الأطراف في المعاهدة إنشاؤها سواء كانت تلك المحطات مأهولة أو غير مأهولة.<sup>(١٥٠)</sup>

#### ثانياً: الحق في إجراء البحوث والدراسات العلمية لسطح القمر:

لقد أكد اتفاق القمر حق جميع الدول على وجه المساواة ودون التمييز بين أي منها القيام بأي نوع من أنواع الدراسات العلمية والأبحاث على سطح القمر.<sup>(١٥١)</sup> ومن هذه الحقوق التي نص عليها الاتفاق ما يلي:

#### ١ - جمع عينات من معادن ومواد القمر:

وفي هذا السبيل يحق للدول جمع عينات من فوق سطح القمر سواء كانت معادن أو غيرها من المواد، كما يحق لها نقلها من مكان إلى آخر على القمر أو نقلها إلى الأرض.<sup>(١٥٢)</sup> هذه العينات التي يتم تجميعها يجب أن تكون بالكمية المناسبة لدعم أهداف البعثة

(١٤٤) المرجع السابق.

(١٤٥) المادة ١٤ فقرة ١ من اتفاق القمر.

(١٤٦) المادة ٨ فقرة ١ من اتفاق القمر.

(١٤٧) المادة ٨ فقرة ٢ بند أ من اتفاق القمر.

(١٤٨) المادة ٨ فقرة ٢ بند ب من اتفاق القمر.

(١٤٩) المادة السابقة.

(١٥٠) المادة ٩ فقرة ١ من اتفاق القمر.

(١٥١) المادة ٦ فقرة ١ من اتفاق القمر.

(١٥٢) المادة ٦ فقرة ٢ من اتفاق القمر.

العلمية إلى القمر، دون مبالغة في الكمية.

وهذه العينات التي تم تجميعها تكون تحت تصرف الدول التي جمعتها، ويحق لتلك الدول استخدام العينات في البحث العلمي، وعلى تلك الدول مراعاة والحرص على أن تشارك الدول المهتمة - سواء من الدول الأعضاء أو المجتمع الدولي - بتلك العينات التي تم تجميعها من فوق سطح القمر، وذلك لاستخدامها في البحث العلمي.<sup>(١٥٣)</sup>

## ٢- تبادل العاملين:

يجوز للدول الأطراف الاتفاق على تبادل العاملين في البعثات إلى القمر أو في المنشآت المقامة على القمر، سواء كان العاملون علميين أو غير علميين، ويكون هذا على أوسع مدى عملي وممكن.<sup>(١٥٤)</sup>

ثالثاً: حق الدول الأطراف في التأكد من وفاء الدول الأخرى بالتزامات الاتفاقية:<sup>(١٥٥)</sup>

١- حق الدول الأطراف في التأكد من وفاء الدول الأخرى بالتزامات الاتفاقية عن طريق الزيارات:

يحق للدول الأطراف في هذه المعاهدة أن تتحقق من أنشطة غيرها من الدول الأطراف في استكشاف القمر واستخدامه ومتابعة توافق هذه الأنشطة والاستخدام مع أحكام هذه المعاهدة، لذا يكون لجميع الدول الأطراف الحق في زيارة جميع المركبات والمحطات والمرافق والمنشآت المملوكة للدول الأخرى بشرط الإخطار المسبق بالزيارة وذلك لإجراء المشاورات المناسبة واتخاذ الاحتياطات لضمان سلامة الزوار والعمال في

(١٥٣) المادة السابقة ٦ فقرة ٢ من اتفاق القمر.

(١٥٤) المادة ٦ فقرة ٣ من اتفاق القمر.

(١٥٥) النص على حق الدول في التأكد من وفاء الدول الأخرى بالتزامات الاتفاقية، تسبب في اعتراض أغلب دول العالم على اتفاقية القمر وعدم توقيعها ابتداءً، معتبرين هذا الحق انتهاكاً صريحاً لسيادة الدول، على الرغم من أن هذا الحق تم النص عليه في اتفاقية الفضاء الخارجي في المادة الثانية عشرة، ولكن ليس بالتفصيل الوارد هنا.

المنشآت، وحفظ الحق في استمرار سير العمل بشكل طبيعي في تلك المواقع.<sup>(١٥٦)</sup>

٢- حق الدول الأطراف في التأكد من وفاء الدول الأخرى بالتزامات الاتفاقية عن طريق المشاورات:

كما يحق للدول التي يتكون لديها إعتقاد مبني على أسباب مسوغة بعدم وفاء دولة أخرى طرف في هذه الاتفاقية بالتزاماتها، أو في حال اعتراض دولة طرف في المعاهدة على ما لدولة أخرى من حقوق، ففي تلكما الحاليتين يحق لتلك الدولة أن تطلب بدء مشاورات بين الدولتين، وتبدأ تلك المشاورات دون تأخير، وفي حال رغبة دولة أو دول أخرى الانضمام إلى تلك المشاورات فلها الحق في ذلك، وتلتزم كل دولة طرف في المشاورات بالسعي الجاد للتوصل إلى حل مقبول للنزاع وتراعي فيه مصالح جميع الدول الأعضاء وليس مصلحتها الشخصية، ويتم إعلام الأمين العام للأمم المتحدة بنتائج تلك المشاورات، ويقع على الأمين العام للأمم المتحدة عبء إحالتها إلى بقية الدول الأطراف المعنية،<sup>(١٥٧)</sup> وفي حال لم تفض تلك المشاورات إلى نتائج مرضية لأطرافها، يتعين على الأطراف اللجوء إلى الوسائل السلمية للحل وذلك حسب طبيعة كل نزاع.<sup>(١٥٨)</sup>

وإذا كان من الصعب بدء المشاورات أو بدأت ولكن لم تحقق نتيجة، فيجوز لأي من الدول الأطراف طلب تدخل الأمين العام للأمم المتحدة لحل النزاع، وفي حال عدم وجود علاقة دبلوماسية بين دولتين طرف في المعاهدة، فللدولة الحق في بدء مشاورات سواء بنفسها أو عن طريق دولة أخرى تمثلها أو عبر الأمين العام للأمم المتحدة باعتباره وسيطاً.<sup>(١٥٩)</sup>

(١٥٦) المادة ١٥ فقرة ١ من اتفاق القمر.

(١٥٧) المادة ١٥ فقرة ٢ من اتفاق القمر.

(١٥٨) المادة ١٥ فقرة ٣ من اتفاق القمر.

(١٥٩) المادة السابقة.

## الفرع الثاني

### التزامات الدول الأطراف بموجب اتفاقية القمر:

تقوم على الدول الأطراف في اتفاقية القمر عدد من الالتزامات يمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: الالتزام بعدم القيام ببعض الأعمال المحظورة:

استناداً إلى سلمية استكشاف و استخدام سطح القمر، يحظر على الدول الأطراف في اتفاق القمر استخدام القوة، واستخدام أسلحة الدمار الشامل، وكذلك الاستعمالات العسكرية.

#### ١ - حظر استخدام القوة:

أكد اتفاق القمر على إقتصار استخدام القمر في الأغراض السلمية،<sup>(١٦٠)</sup> ويحظر استخدام أية قوة أو تهديد على سطح القمر، كما يحظر استخدام سطح القمر لارتكاب أية قوة أو تهديد للأرض أو الأجسام الفضائية أو السفن الفضائية أو العاملين فيها.<sup>(١٦١)</sup>

#### ٢ - حظر أسلحة الدمار الشامل:

كما حظر اتفاق القمر وضع أية أسلحة نووية أو أسلحة دمار شامل أخرى على سطح القمر أو في مداراته أو المسارات التي تدور حوله أو المتجهة إليه.<sup>(١٦٢)</sup>

#### ٣ - حظر الاستعمالات العسكرية:

يحظر كذلك إنشاء قواعد أو تحصينات أو منشآت عسكرية على سطح القمر، وتحظر المناورات العسكرية أو القيام بأي عمليات تجريب لأي نوع من الأسلحة أو المعدات الحربية على سطح، غير أنه يجوز للعسكريين استخدام القمر لأغراض البحث العلمي أو أي أهداف سلمية أخرى، كما يجوز بناء المرافق واستخدام أي معدات إذا كان الهدف

(١٦٠) المادة ٣ فقرة ١ من اتفاق القمر.

(١٦١) المادة ٣ فقرة ٢ من اتفاق القمر.

(١٦٢) المادة ٣ فقرة ٣ من اتفاق القمر.

منها سلمياً.<sup>(١٦٣)</sup>

ثانياً: اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على التوازن البيئي لسطح القمر:

على الدول الأطراف في الاتفاقية أن تتخذ كافة التدابير اللازمة لمنع اختلال التوازن البيئي القائم على سطح القمر خلال استكشاف واستخدام القمر، وأن لا تقوم الدول بتلويث القمر أو إدخال مواد غريبة عليه بأية طريقة من شأنها أن تضر بيئة القمر.<sup>(١٦٤)</sup> كما أنه يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الإضرار ببيئة الأرض سواء بإدخال مواد لا أرضية مضرّة، أو أية طريقة أخرى.<sup>(١٦٥)</sup>

ثالثاً: الالتزام بنشر المعلومات والإعلان عنها:

١ - نشر معلومات البعثات ونتائجها:

يجب على الدول أن تعلم الأمين العام للأمم المتحدة وكذلك المجتمع الدولي والمهتمين بأنشطتها واستخداماتها للقمر، مع وجوب التعاون في هذا الشأن إلى أبعد مدى.<sup>(١٦٦)</sup> وعلى الدول أن تعلن في أقرب وقت بعد عملية الإطلاق إلى القمر عن المعلومات المتعلقة بالمقاصد من البعثات والأنشطة على القمر ووقتها ومدتها ومواقعها والمعالج المدارية التي تكون فيها.<sup>(١٦٧)</sup> أما نتائج البعثات إلى القمر - سواء كانت نتائج علمية أو غيرها - فيتم الإبلاغ عنها حسب مدة البعثة، فإذا كانت البعثة قصيرة المدة (أقل من ستين يوماً) فيتم الإبلاغ عن نتائجها بعد تمام المدة.<sup>(١٦٨)</sup> أما البعثات التي تتجاوز مدتها الستين يوماً وتقل عن الستة أشهر، فلا بد من الإبلاغ عن سير البعثة ونتائجها بشكل دوري على فترات مدة كل منها ثلاثون يوماً، أما البعثات التي تزيد مدتها عن ستة أشهر، فيتم الإبلاغ عن سير ونتائج البعثة بشكل دوري كما هو الحال

(١٦٣) المادة ٣ فقرة ٤ من اتفاق القمر.

(١٦٤) المادة ٧ فقرة ١ من اتفاق القمر.

(١٦٥) المادة السابقة.

(١٦٦) المادة ٥ فقرة ١ من اتفاق القمر.

(١٦٧) المادة السابقة.

(١٦٨) المادة السابقة.

سابقاً، وتقدم النتائج الجوهرية التي تضاف إلى تلك المعلومات بعد تمام المهمة البعثة.<sup>(١٦٩)</sup>

## ٢- إعلام الدول بتوقيت وخطط العمليات:

إذا علمت إحدى الدول الأطراف في المعاهدة أن دولة أخرى تنوي أن تقوم بأنشطة في نفس المنطقة على سطح القمر أو في نفس المدار، يجب على الدولة الأولى - من باب التنسيق والمشاورات كما سيأتي - إعلام الدولة الأخرى بخطط عملياتها وتوقيتها.<sup>(١٧٠)</sup>

## ٣- الإعلام بالأخطار:

إذا اكتشفت أو علمت أية دولة طرف في المعاهدة عن أية ظاهرة في الفضاء الخارجي سواء على سطح القمر أو أي مكان آخر في الفضاء، ويمكن أن تعرض هذه الظاهرة حياة البشر أو صحتهم للخطر، وجب على تلك الدولة إعلام الأمين العام للأمم المتحدة والمجتمع الدولي والأفراد عموماً عنها.<sup>(١٧١)</sup>

## ٤- الإعلام عن أية حياة عضوية:

كما يجب على الدول الأطراف في المعاهدة الإعلام أيضاً في حال استكشافهم أو علمهم عن أية دلالة لوجود حياة عضوية على سطح القمر.<sup>(١٧٢)</sup>

## ٥- الإعلام عن أية موارد طبيعية تكتشف على القمر:

تلتزم الدول الأطراف في المعاهدة بإعلام الأمين العام للأمم المتحدة وكذلك المجتمع الدولي والأفراد والمهتمين عن أية موارد طبيعية يتم اكتشافها على القمر، وهذا بدوره سيسهل من تنفيذ الدول لالتزامها بإنشاء نظام الدولي لاستغلال الموارد الطبيعية للقمر.<sup>(١٧٣)</sup>

(١٦٩) المادة السابقة المادة ٥ فقرة ١ من اتفاق القمر.

(١٧٠) المادة ٥ فقرة ٢ من اتفاق القمر.

(١٧١) المادة ٥ فقرة ٣ من اتفاق القمر.

(١٧٢) المادة السابقة.

(١٧٣) المادة ١١ فقرة ٦ من اتفاق القمر.

## ٦- الإعلام عن تدابير حماية بيئة القمر:

تلتزم الدول الأعضاء بإفادة الأمين العام للأمم المتحدة عن التدابير التي تتخذها للمحافظة على التوازن البيئي القائم على القمر، وإخطاره مقدماً عن كل مادة من المواد المشعة التي تنوي وضعها على سطح القمر.<sup>(١٧٤)</sup>

## ٧- الإعلام عن أماكن المحطات وأغراضها:

تلتزم الدول بإعلام الأمين العام للأمم المتحدة عن أماكن المحطات على سطح القمر وأغراضها، سواء كانت تلك المحطات مأهولة أو غير مأهولة،<sup>(١٧٥)</sup> وتقوم الدول الأعضاء في المعاهدة كذلك بإفادة الأمين العام للأمم المتحدة سنوياً عما إذا كان استخدام المحطات لا يزال قائماً، أو إذا كانت أغراضها قد تغيرت.<sup>(١٧٦)</sup>

## ٨- الإعلام عن استخدام ممتلكات الدول الأخرى في الحالات الطارئة:

تلتزم الدول الأطراف في المعاهدة بإعلام الأمين العام للأمم المتحدة والدول المعنية، في حال استخدام مركبات أو منشآت أو محطات أو مرافق أو معدات على القمر تابعة لدول أخرى عند حدوث طارئ يهدد حياة ملاحين أو عمال تابعين لها.<sup>(١٧٧)</sup>

## ٩- الإعلام عن أي نوع من الهبوط غير المقصود للأجسام الفضائية على سطح القمر:

على أية دولة من الدول الأطراف في حال علمها بحدوث هبوط اضطراري أو هبوط تحطم أو أي نوع من أنواع الهبوط غير المقصود لأجسام أو مركبات فضائية أو أجزاءها على سطح القمر، ولم تقم هي بإطلاقها، فيقع عليها التزام إعلام دولة الإطلاق والأمين العام للأمم المتحدة بهذا الهبوط.<sup>(١٧٨)</sup>

(١٧٤) المادة ٧ فقرة ٢ من اتفاق القمر.

(١٧٥) المادة ٩ فقرة ١ من اتفاق القمر.

(١٧٦) المادة السابقة.

(١٧٧) المادة ١٢ فقرة ٣ من اتفاق القمر.

(١٧٨) المادة ١٣ من اتفاق القمر.

## رابعاً: الالتزام بعدم إنشاء محطات في مساحات أكبر من حاجة المحطة:

تلتزم الدول في حال إنشاء المحطات ألا تستخدم إلا المنطقة التي تتطلبها احتياجات المحطة، ولا تتهاذى في مساحات المحطات، ويشترط إعلام الأمين العام للأمم المتحدة بمكان المحطة وأغراضها.<sup>(١٧٩)</sup> ويشترط أن تنشأ تلك المحطات على أماكن لا تعيق عاملي ومركبات ومعدات الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة من التنقل بحرية على سطح القمر.<sup>(١٨٠)</sup>

## خامساً: الالتزام بعدم الاعتراض على أنشطة الدول الأطراف:

يجب على الدول الأطراف في هذه المعاهدة عدم التعرض لأنشطة الدول الأطراف الأخرى على سطح القمر و الاعتراض عليها، سواء كان الاعتراض على مكان الأنشطة أو أي نوع من أنواع الاستخدام لسطح القمر أو تحت سطحه، وفي حال حدث نوع من الاعتراض، وجب إجراء مشاورات وفق الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١٥.<sup>(١٨١)</sup>

## سادساً: الالتزام بحماية حياة وصحة الأشخاص على القمر:

تلتزم الدول الأطراف في المعاهدة بحماية حياة الأشخاص وصحتهم على القمر، ويشمل هذا الالتزام أي شخص موجود على سطح القمر حتى ولو لم يكن من أفراد بعثتها، وعلى الدول أن تعامل ذلك الشخص باعتباره ملاحاً فضائياً وجزءاً من العاملين الفضائيين.<sup>(١٨٢)</sup> وفي هذا الصدد تلتزم الدول الأطراف في المعاهدة بتقديم جميع ما يحتاجه الأشخاص في القمر في سبيل المحافظة على حياتهم وصحتهم، وعلى رأسها تقديم المأوى في المنشآت والمحطات والمركبات وغيرها، حتى لو كانت حاجة أولئك

(١٧٩) المادة ٩ فقرة ١ من اتفاق القمر.

(١٨٠) المادة ٩ فقرة ٢ من اتفاق القمر.

(١٨١) المادة ٨ فقرة ٣ من اتفاق القمر.

(١٨٢) المادة ١٠ فقرة ١ من اتفاق القمر، وتكون المعاملة على النحو الذي سبق تفصيله عند الحديث عن الملاحين الفضائيين والعاملين في أية سفينة فضائية بموجب معاهدي الفضاء والإنقاذ.



[د. أحمد الزعابي]

الأشخاص لمجرد مساحة يعيشون فيها على اعتبار أنهم يعانون ضيقاً على القمر. ويجوز للدول الأطراف في المعاهدة استخدام معدات ومركبات ومحطات ومرافق ومنشآت تابعة لدولة أخرى على القمر، في حال وقوع حادث طارئ يهدد حياة البشرية لأفرادها، شريطة إفادة الأمين العام للأمم المتحدة والدول المعنية عن هذا الاستخدام فور حدوثه. (١٨٣)

سابعاً: الالتزام بإنشاء نظام دولي ينظم إستغلال الموارد الطبيعية للقمر:

تلتزم الدول أطراف المعاهدة بإنشاء نظام دولي لتنظيم استغلال الموارد الطبيعية للقمر، وذلك عبر سن إجراءات مناسبة،<sup>(١٨٤)</sup> انطلاقاً من إيمان الأمم المتحدة بأن الانتفاع بالموارد الطبيعية للقمر أصبح قريب المنال. ولا بد أن يتضمن هذا النظام الدولي التفصيل والتقنين في مقاصد أهمها: تنظيم وتأمين وسائل تنمية الموارد الطبيعية للقمر،<sup>(١٨٥)</sup> وآلية إدارة تلك الموارد،<sup>(١٨٦)</sup> وزيادة فرص استخدامها،<sup>(١٨٧)</sup> وكذلك العمل على التقاسم المنصف بين الدول للفوائد الناتجة عن الموارد الطبيعية للقمر، مع الأخذ بعين الاعتبار لاحتياجات التنمية والتطوير في الدول النامية، وكذلك جهود الدول المساهمة في اكتشاف تلك الموارد سواء كانت مساهمتهم مباشرة أو غير مباشرة،<sup>(١٨٨)</sup> دون إغفال لالتزام التعاون الدولي فيما يتعلق بإجراء أبحاث علمية على عينات من موارد ومعادن القمر. (١٨٩)

ثامناً: مسؤولية الدول الأطراف عن ممتلكاتها وعمالها وأنشطتها الوطنية:

سبقت الإشارة إلى أنه على الرغم من عدم جواز التملك الوطني للقمر بدعوى

(١٨٣) المادة ١٢ فقرة من اتفاق القمر.

(١٨٤) المادة ١١ فقرة ٥ من اتفاق القمر.

(١٨٥) المادة ١١ فقرة ٧ بند أ من اتفاق القمر.

(١٨٦) المادة ١١ فقرة ٧ بند ب من اتفاق القمر.

(١٨٧) المادة ١١ فقرة ٧ بند ج من اتفاق القمر.

(١٨٨) المادة ١١ فقرة ٧ بند د من اتفاق القمر.

(١٨٩) المادة ٦ فقرة ٢ من اتفاق القمر.

فرض السيادة أو الاستخدام أو الاحتلال أو أي وسائل أخرى،<sup>(١٩٠)</sup> وأن سطح القمر أو باطنه أو أي جزء منه أو موارده الطبيعية لا تصبح مملوكة لأية دولة أو منظمة حكومية أو غير حكومية أو لأي شخص، وعلى الرغم من أنه لا يعتبر إنشاء المنشآت أو المحطات أو وضع العمال والمعدات والمركبات تملكاً للمكان على سطح القمر، إلا أن اتفاق القمر أكد على حق الدول في ملكية مركباتها، ومحطاتها ومرافقها ومنشآتها ومعداتنا، وانطلاقاً من هذا الحق الأصيل للدول تقوم ولاية الدول على ممتلكاتها ولا تتأثر بمبدأ عدم جواز تملك القمر، واستناداً إلى حق الولاية تقوم مسؤولية الدول المالكة لتلك الأجسام والمركبات الفضائية في حال إضرارها بالآخرين.

كما تثبت للدول الأطراف في الاتفاق حق الولاية على عملها والسيطرة عليهم كذلك،<sup>(١٩١)</sup> وتكون ولاية الدول على الأنشطة الوطنية على سطح القمر سواء قام بتلك الأنشطة جهات حكومية أو غير حكومية، ونتيجة لذلك تقوم المسؤولية الدولية عن أي إضرار بأطراف أخرى يحدث على سطح القمر،<sup>(١٩٢)</sup> وتستند تلك المسؤولية إلى قواعد اتفاقية المسؤولية وقواعد القانون الدولي والأعراف الدولية وقواعد العدالة والإنصاف، ولا تمنع مواد هذه الاتفاقية في حال ارتأت الدول الأطراف ضرورة إنشاء اتفاق مفصل في شأن المسؤولية عن الأضرار التي تحدث على القمر.<sup>(١٩٣)</sup>

(١٩٠) المادة ١١ فقرة ٢ من اتفاق القمر.

(١٩١) المادة ١٢ فقرة ١ من اتفاق القمر.

(١٩٢) المادة ١٤ فقرة ١ من اتفاق القمر.

(١٩٣) المادة ١٤ فقرة ٢ من اتفاق القمر.

## الخاتمة:

في ختام هذا البحث عن دولة الإمارات العربية المتحدة والالتزامات الدولية في شأن الفضاء الخارجي بموجب اتفاقيات الأمم المتحدة، نخلص إلى ضرورة التأكيد على عدد من الحقوق والالتزامات لدولة الإمارات العربية المتحدة في طريقها لاستكشاف واستخدام الفضاء الخارجي.

فمن حيث الحقوق لدولة الإمارات العربية المتحدة:

- يثبت لدولة الإمارات العربية المتحدة الحق في استكشاف الفضاء الخارجي والأجرام السماوية وأي جزء منها، شأنها في ذلك شأن جميع دول العالم أياً كانت درجة نمائها، على أن يكون هذا الاستكشاف لتحقيق فائدة جميع البلدان.
- يثبت لدولة الإمارات العربية المتحدة كامل الحرية في إجراء الأبحاث و الدراسات العلمية لما فيه مصلحتها.
- يثبت لدولة الإمارات العربية المتحدة الحق في تملك الأجسام الفضائية وتسجيلها، ولها الحق في فرض رقابتها وولايتها على ممتلكاتها من الأجسام الفضائية، ولها حق استردادها.
- يثبت لدولة الإمارات العربية المتحدة الحق في الحصول على أي نوع من أنواع المساعدة في سعيها لاستكشاف الفضاء وذلك في إطار التعاون الدولي في هذا الشأن.
- يثبت لدولة الإمارات العربية المتحدة الحق في المطالبة بالتعويض عن أي أضرار كالحسائر في الأرواح أو الإصابات الشخصية أو أي إضرار آخر بالصحة، أو الخسارة أو الضرر الذي يلحق بممتلكات الدولة أو ممتلكات الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، أو ممتلكات المنظمات الحكومية الدولية، بسبب الأجسام الفضائية أو أجزائها.

أما من حيث الالتزامات التي تقع على دولة الإمارات العربية المتحدة، فتكون كما

يلي:

- على دولة الإمارات العربية المتحدة مراعاة قواعد القانون الدولي بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك تعهدات الدولة بعدم وضع أية أجسام تحمل أسلحة نووية أو أي نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل في الفضاء، وقصر استخدامها للفضاء الخارجي على الأغراض السلمية.
- على دولة الإمارات العربية المتحدة اعتبار الملاحين الفضائيين بمثابة مبعوثي الإنسانية في الفضاء، ويجب عليها تقديم العون لهم، وإعادتهم سالمين إلى دولهم، إلى جانب التزامها بإعلام الأمين العام للأمم المتحدة أو الدول الأخرى عن أية ظاهرة كونية تكتشفها قد تعرض حياة الملاحين الفضائيين للخطر.
- على دولة الإمارات العربية المتحدة الحرص على التعاون الدولي في مباشرة أنشطة الفضاء الخارجي، ومراعاة تبادل المعلومات خصوصاً البيئية منها، ويجب عليها توفير التسهيلات اللازمة في حال طلبتها الدول الأخرى الأطراف لتسهيل مراقبة الأجسام الفضائية.
- على دولة الإمارات العربية المتحدة موافاة الأمين العام للأمم المتحدة والمجتمع الدولي والأفراد بالمعلومات اللازمة عن طبيعة الأنشطة الفضائية وأهدافها ونتائجها.
- وكما أنه يثبت لدولة الإمارات العربية المتحدة الحق في تبادل الزيارات إذا اقتضت بعض حالات التعاون أو الشكاوى ذلك فإنه يقع عليها في ذات الوقت الالتزام بذلك، حيث يكون تبادل زيارات الدول الأطراف إلى المحطات والمنشآت والمعدات والمركبات الفضائية الموجودة على سطح القمر أو الأجرام الأخرى والتابعة لدولة أخرى طرف في المعاهدة، فيجب عليها العمل على تسهيل ذلك النوع من التعاون، مع مراعاة إرسال إعلان مسبق بموعد الزيارة.

- كما تقوم مسؤولية دولة الإمارات العربية المتحدة عن مباشرة الأنشطة الإماراتية الفضائية وفق مبادئ الأمم المتحدة حتى ولو تمت مباشرة تلك الأنشطة من أطراف غير حكومية، فدولة الإمارات العربية المتحدة وحكومتها هي الملزمة بالإشراف ومتابعة ومراقبة الأنشطة وتنفيذ مواد الاتفاقية.
- على دولة الإمارات في حال إرسال جسم إلى مدار أرضي أو ما وراءه، أن تتخذ سجلاً مناسباً، تتكفل بحفظه، وتقوم بإعلام الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء هذا السجل.
- على دولة الإمارات العربية المتحدة واجب المراقبة والولاية على الأجسام الفضائية المطلقة إلى الفضاء الخارجي والمقيدة في سجلها، وتقوم مسؤولية دولة الإمارات عن الأضرار التي تلحق أية دولة أخرى أو أشخاصاً طبيعيين أو المعنويين بسبب الأجسام الفضائية التي تمتلكها دولة الإمارات أو التي تم إطلاقها من إقليمها أو تشترك في ملكيتها أو إطلاقها مع دولة أخرى.

#### التوصيات:

- في ختام هذا البحث أيضاً نوصي بما يلي:
- أولاً: السعي نحو إصدار تشريع وطني إماراتي في شأن الفضاء الخارجي.
- ثانياً: القيام بالمصادقة على اتفاقيتي الإنقاذ والقمر.
- ثالثاً: السعي نحو استكمال وتوحيد الجهود في استكشاف الفضاء، باتخاذ إجراء سابق للمصادقة على اتفاقيتي الإنقاذ والقمر، وذلك بمراعاة الالتزامات التالية استناداً إلى ما ورد في اتفاقيتي الإنقاذ والقمر وهي:
- الالتزام بعدم القيام ببعض الأعمال المحظورة استناداً إلى سلمية استكشاف واستخدام الفضاء: مثل حظر استخدام القوة، حظر أسلحة الدمار الشامل، حظر الاستعمالات العسكرية.

- اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على التوازن البيئي للأجرام السماوية، والإعلام عن الإجراءات المتبعة في هذا الشأن.
- الالتزام بنشر المعلومات والإعلان عنها، مثل نشر معلومات البعثات وأماكنها، وتوقيتها وخطط عملياتها ونتائجها، والإعلام عن أي أخطار بيئية أو حياة عضوية أو موارد طبيعية تكتشفها، وإذا استدعت بعض الحالات الطارئة استعمال ممتلكات دول أخرى فلا بد من إعلام الأمين العام للأمم المتحدة والدول المعنية.
- الالتزام بعدم إنشاء محطات في مساحات أكبر من حاجتها على سطح القمر، وإعلام الأمين العام للأمم المتحدة بمكان المحطة وأغراضها. وأن لا تعيق تلك المحطات عاملي ومركبات ومعدات الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة من التنقل بحرية على سطح القمر.
- الالتزام بحماية حياة الأشخاص وصحتهم في الفضاء، ويشمل هذا الالتزام أي شخص موجود في الفضاء حتى ولو لم يكن من أفراد بعثتها، وعليها معاملة ذلك الشخص باعتبار ملاحاً فضائياً وجزءاً من العاملين الفضائيين، مستندين في هذا على الاتفاقيات الدولية وميثاق الأمم المتحدة.

## المصادر والمراجع:

المصادر باللغة العربية

## قوانين و مراسيم إتحادية:

- مرسوم بقانون اتحادي رقم ١ لسنة ٢٠١٤، العدد خمسمائة و ثمانية و ستون من الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، السنة الرابعة و الأربعون، ٦ أغسطس ٢٠١٤، صفحة ٩ - ١٥ .
- مرسوم اتحادي رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٠م، في شأن معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف و استخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر و الأجرام السماوية الأخرى و الاتفاقيتين المتعلقةتين بهذه الأنشطة، العدد ثلاثمة و خمسون من الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، يوليو ٢٠٠٠م، صفحة ١٥٩ - ١٨٠ .

## مستندات الأمم المتحدة: معاهدات، مبادئ، قرارات، و تقارير

- الأمم المتحدة، إعلان المبادئ القانونية المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي و استخدامه، اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١٩٦٢ (د-١٨) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ .
- الأمم المتحدة، معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف و استخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر و الأجرام السماوية الأخرى، مجموعة المعاهدات، المجلد ٦١٠، الرقم ٨٨٤٣ .
- الأمم المتحدة، اتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين و إعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة إلى الفضاء الخارجي، مجموعة المعاهدات، المجلد ٦٧٢، الرقم ٩٥٧٤ .
- الأمم المتحدة، اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها

- الأجسام الفضائية، مجموعة المعاهدات، المجلد ٩٦١، الرقم ١٣٨١٠.
- الأمم المتحدة، اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٠٢٣، الرقم ١٥٠٢٠.
- الأمم المتحدة، الاتفاقية المنظمة لأنشطة الدول على سطح القمر و الأجرام السماوية الأخرى، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٣٦٣، الرقم ٢٣٠٠٢.
- الأمم المتحدة، المبادئ المنظمة لاستخدام الدول للتوابع الأرضية الاصطناعية في الإرسال التلفزيوني الدولي المباشر، اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٩٢/٣٧ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢.
- الأمم المتحدة، المبادئ المتعلقة باستشعار الأرض عن بعد من الفضاء الخارجي، اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٤١/٦٥ المؤرخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦.
- الأمم المتحدة المبادئ المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الفضاء الخارجي، اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٤٧/٦٨ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢.
- الأمم المتحدة، الإعلان الخاص بالتعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي و استخدامه لفائدة جميع الدول و مصلحتها، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات الدول النامية، اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٥١/١٢٢، المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.
- الأمم المتحدة، لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، تقرير حول حلقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة و وكالة الفضاء الأوروبية و الإدارة الوطنية للملاحة الجوية و الفضاء في الولايات



[د. أحمد الزعابي]

المتحدة حول السنة الدولية للفيزياء الشمسية ٢٠٠٧. A/AC.105/856.

- الأمم المتحدة، لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، حلقة عمل مشتركة بين الأمم المتحدة و دولة الإمارات العربية المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية حول تطبيقات النظم العالمية لسواتل الملاحة A/AC.105/988.

- الأمم المتحدة، لجنة الاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، معلومات مقدمة وفقاً لاتفاقية تسجيل الأجسام الفضائية المطلقة في الفضاء الخارجي : مذكرة شفوية مؤرخة في ١٦ إبريل ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة (فيينا)، ST/SG/SER.E/390

#### مقالات وأخبار صحفية:

- الموقع الإلكتروني لجريدة الإمارات اليوم، خبر منشور بتاريخ ١٧ - ٧ - ٢٠١٤ بعنوان "خليفة و محمد بن راشد يعلنان إنشاء وكالة الفضاء الإماراتية... و إرسال أول مسبار عربي إلى المريخ: الإمارات تدخل السباق العالمي لاستكشاف الفضاء عبر المريخ" متوفر على الرابط:

<http://www.emaratalyout.com/local-section/other/2014-07-17-1.694427>

- الموقع الإلكتروني لصحيفة الإمارات اليوم، خبر منشور في تاريخ ٢١ - ١٠ - ٢٠١٤ بعنوان "محمد بن راشد شهد بناء أول مسبار عربي إسلامي: الإمارات تبدأ أولى خطواتها نحو المريخ"، متوفر على الرابط:

<http://www.emaratalyout.com/local-section/other/2014-10-21-1.720219>

- محمد فودة، مقال بعنوان "مسبار ٢٠٢١ يحجز مكاناً للعرب على الكوكب الأحمر: الإمارات إلى المريخ مشروع قومي لتنمية الأرض

والإنسان"، منشور بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠١٤، صحيفة الإمارات اليوم  
متوفر على الرابط:

<http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2014-12-26-1.740691>

- الموقع الإلكتروني ٢٤ الإخباري، خبر منشور بتاريخ ٢٠ - ٩ - ٢٠١٤ بعنوان "استثمارات وطنية بعشرين مليار درهم: الإمارات المصادقة على ميزانية وكالة الفضاء للوصول للمريخ عام ٢٠٢١" متوفر على الرابط:

<http://24.ae/article.aspx?ArticleId=105048>

- الموقع الإلكتروني لجريدة الخليج، خبر منشور بتاريخ ٢١ - ٩ - ٢٠١٤ بعنوان "الإمارات للفضاء تقرر الميزانية و تناقش سير العمل في مسبار المريخ" متوفر على الرابط:

<http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/a94682e0-f7c6-4be4-aa6e-fd34b2aceccb>

- الموقع الإلكتروني لجريدة البيان، خبر منشور بتاريخ ٢٠ - ١٠ - ٢٠١٤ بعنوان "الإمارات تبدأ الخطوات العلمية لبناء أول مسبار عربي إسلامي يصل لكوكب المريخ"، متوفر على الرابط:

<http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2014-10-20-1.2225647>.

- الموقع الإلكتروني لجريدة البيان، خبر منشور بتاريخ ١٧ - ٧ - ٢٠١٤ بعنوان "جامعة الإمارات تنشئ مركزاً لتقنية الفضاء" متوفر على الرابط:

<http://www.albayan.ae/across-the-uae/education/2014-07-17-1.2166096>.

#### مواقع إلكترونية رسمية:

- الموقع الرسمي لصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، السيرة الذاتية ، متوفر على الرابط:

<http://www.sultanbinsalman.sa/Biography/Pages/default.aspx>

- المنظمة العربية للاتصالات الفضائية (عرب سات)،

[د. أحمد الزعابي]

<http://www.arabsat.com/pages/Default.aspx>

- شركة الثريا للاتصالات، متوفرة على الرابط:

<http://www.thuraya.com/who-we-are>

- شركة اليا سات للاتصالات الفضائية، متوفر على الرابط:

<http://www.yahsat.com/ar/about-yahsat>.

- مؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة متوفر على الرابط:

[www.ast.ae/ar](http://www.ast.ae/ar).

### المصادر الأجنبية:

#### **Official United Nations' Documents and Resolutions:**

- United Nations, General Assembly resolution 69/85, *international cooperation in the peaceful use of outer space*, A/69/452 (05 Dec 2014) available at <http://www.unoosa.org/oosa/en/SpaceLaw/gares/index.html>.

#### **Books:**

- Robert Burnham et al., a guide to the night sky revised and update 16 (Dr. Johan O'Byrne ed. 2007)
- Fiyinfoluwa Adeleke, Creating a legal Framework for the commercial exploitation of the Outer Space 14 (Obafemi Awolowo University 2009)

#### **Articles and Lectures:**

- Dr. Bernhard Schmidt-Tedd, *Perspectives on Space-traffic management*, presented at UN-CHINA APSCO Workshop on Space Law (Beijing 17 November 2014) page 3, available at <http://www.unoosa.org/oosa/en/SpaceLaw/workshops/2014/presentations.html>
- Prof. Paul Stephen Dempsey, *National Legislation Governing Commercial Activities*, presented at UN-CHINA APSCO Workshop on Space Law (Beijing 17 November 2014) page 9, available at <http://www.unoosa.org/oosa/en/SpaceLaw/workshops/2014/presentations.html>

#### **Articles from Official Websites:**

- NASA, NASA Orbiter Fleet, Columbia available at
- <http://www.nasa.gov/centers/kennedy/shuttleoperations/orbiters/orbiterscol.html> (last visited Jan. 10, 2015)
- NASA, Missions to Moon, Luna 2 available at

- [http://solarsystem.nasa.gov/missions/profile.cfm?MCode=Luna\\_02](http://solarsystem.nasa.gov/missions/profile.cfm?MCode=Luna_02)
- United Nations, Committee on Peaceful use of Outer Space, *Status on International Agreements relating to activities in outer space as at 1 January 2014*. Available at <http://www.unoosa.org/oosa/SpaceLaw/treatystatus/index.html> (last visited Jan. 13, 2015).
  - United Nations office for disarmament Affairs, available at [http://disarmament.un.org/treaties/t/outer\\_space](http://disarmament.un.org/treaties/t/outer_space)
  - United Nations, Office for Outer Space Affairs, National Space Law Database, <http://www.oosa.unvienna.org/oosa/en/SpaceLaw/national/state-index.html>
  - United Nations, Treaty Collection, [https://treaties.un.org/pages/ViewDetailsIII.aspx?&src=TREATY&mt\\_dsg\\_no=XXIV~1&chapter=24&Temp=mtdsg3&lang=en#3](https://treaties.un.org/pages/ViewDetailsIII.aspx?&src=TREATY&mt_dsg_no=XXIV~1&chapter=24&Temp=mtdsg3&lang=en#3)
  - U.S. Department of State, Convention on International Liability for Damage Caused by Space Objects, available at <http://www.state.gov/documents/organization/81127.pdf>
  - (INTERCOSMOS), <http://www.astronautix.com/project/intosmos.htm>

#### Official Websites:

- International Telecommunications Satellite Organization (ITSO), available at [www.itso.com](http://www.itso.com)
- International Organization of Space Communications (Intersputnik), available at <http://www.intersputnik.com>
- European Space Agency (ESA), available at [www.esa.int/ESA](http://www.esa.int/ESA)
- International Mobile Satellite Organization (IMSO) available at [www.imso.org](http://www.imso.org).
- European Telecommunications Satellite Organization (EUTELSAT) available at [www.eutelsat.com](http://www.eutelsat.com).
- European Organization for the Exploitation of Meteorological Satellites (EUMETSAT) available at [www.eumetsat.int/](http://www.eumetsat.int/)
- International Telecommunications Union, available at [www.itu.com](http://www.itu.com)